جامعة زيان عاشور-الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية (2002 - 2016)

دراسة في انقلاب 2016

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعـداد الطـالب :

مرزوقـي خالـــــد

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة زيان عاشور – الجلفة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية (2002 - 2016)

دراسة في انقلاب 2016

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب :

ـ مرزوقي خالد

تحت إشراف الأستاذة :

ـ عصبي حليمة السعدية

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة زيان عاشور – الجلفة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية (2002 - 2016)

دراسة في انقلاب 2016

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب :
- مرزوقي خالد

تحت إشراف الأستاذة :
ـ عصبي حليمة السعدية

أعضاء لجنة المناقشة

أ. حبيب ميهوبـــــــــي	رئيســـــــا
أ. عصبي حليمة السعدية	مشرفا ومقرر
د. رافع امبـــــــــارك	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

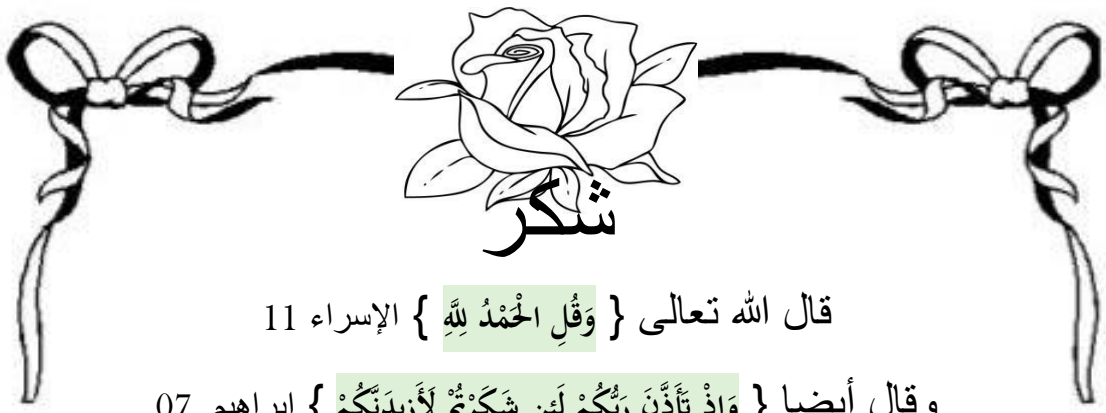

شكر

قال الله تعالى { وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ } الإسراء 11

وقال أيضا { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ } إبراهيم 07

فالحمد لله و الشكر و الفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع ثم الفضل و الشكر و الثناء إلى الأساتذة الذين كانوا سندا لي في إتمام انجاز هذا الموضوع واخص بالذكر من امتدت يديه في ما أنجزته توجيها ومراجعة وتمحيصا و إشرافا الأستاذة : **عصبـــي حليمـــــــة**

كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور : **بلخيري ناجي**

وفي الأخير

لا يسعني إلا أن اشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء

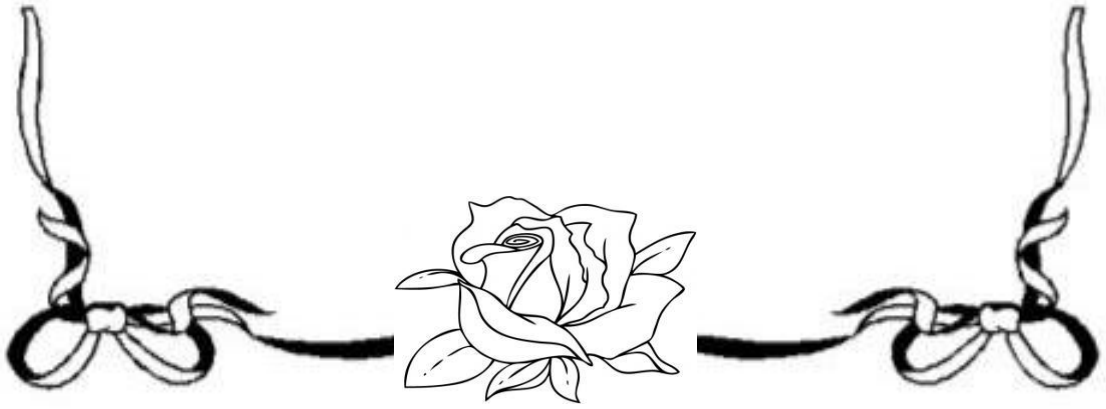

إهـــــــداء

إلى والدي الكريم اطال الله في عمرها
إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها
إلى زوجتي و بناتي
إلى جميع أصدقائي
إلى كل من اعرفهم من قريب او من بعيد
إلى كل من أتمنى أن اذكرهم

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

مرزوقي خالد

المقدمة

المـقدمـــة :

شغلت الدراسات الأمنية ومنذ نهاية الحرب الباردة ، حيزا هاما ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغير الذي لحق بالعديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، حيث عرف مفهوم الأمن ذاته تغيرا في تحديده وفي تحديد أبعاده ومستوياته. ونظرا للتغير الواضح الذي أحدث على مفهوم الأمن وعلى مستويات التهديد التي عرفتها الدول من قبل، حدث تغيرا مماثلا على مستوى الإستراتيجيات الأمنية للعديد من الدول. وبالموازاة مع تغير مفهوم الأمن كمسلمة أحدثت على الدراسة النظرية . والتغير الذي صاحبه في الإستراتيجية الأمنية كمسلمة أخرى أحدثت على المستوى العملي.

فالمتتبع لمستجدات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط والأحداث الدائرة في سورية ' التنظيم الإرهابي (داعـــش) والاستقلال الذاتي لإقليم كردستان العراق وسعي الأكراد إلى إنشاء دولة لهم وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة'بالإضافة إلى الأدوار التي أصبحت تلعبها قوى كبرى في المنطقة لاسيما روسيا والصين كل ذلك جعل البيئة الأمنية المحيطة بتركيا تشهد توترات وضغط على السياسة التركية التي أصبحت تحاول التوفيق بين بنية دولية ملتهبة وبنية داخلية قد تتأثر جزاء الأوضاع في البنية الدولية مما يؤدي إلى عدم استقرار سياسي داخلي وهو ربما ما تريده القيادة الجديدة التركية .

ورغم الجهود التركية في المحافظة على الاستقرار الداخلي والأمن الداخلي من التفجيرات وانتقال الأعمال العدائية من التنظيم الإرهابي إلى داخل تركيا وهذا ما أدى إلى قيام انقلاب من خصوم اردوغان السياسيين باستخدام ثلة من العسكر لتنفيذ الانقلاب ,فكيف سيكون اثر هذا الانقلاب على السياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات و المتغيرات الجديدة في منطقة ' كما تواجه الإستراتيجية الأمنية التركية في الشرق الأوسط عددًا من العقبات الجديدة التي تعتبر بمثابة نتائج مباشرة أو غير

مباشرة للحراك العربي ومع ذلك ، فهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها السياسة الإقليمية التركية تحديات بسبب عوامل ليست نابعة من أنقرة .وكما كانت الحال في التحديات السابقة ، يستخدم مهندسو الإستراتيجية التركية أدوات سياسية جديدة تسعى إلى الحد من الآثار السلبية للربيع العربي ' والتنظيم الإرهابي (داعش) على الطموحات الإقليمية لأنقرة .وفي ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة ، تحاول هذه الدراسة تحليل كيفية تشكيل الإستراتيجية الأمنية التركية عندما تواجهها تحديات ناتجة عن التحولات الإقليمية .وسوف تستكشف هذه الدراسة بالمثل الآليات التي تؤثر على الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل هذه المتغيرات وخاصة الانقلاب الأخير (انقلاب يوليو 2016) .

- أسباب اختيار الموضوع :

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تنوعت بين أسباب موضوعية وأسباب ذاتية وراء اختيار الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية و دراسة انقلاب 2016 كموضوع لهذه الدراسة أوجزها كالآتي :

- الأسباب الموضوعية :

تعد الإستراتيجية الأمنية التركية من انجح الاستراتيجيات وقد حققت عدة مكاسب امنية فأصبحت تتملك واحد من أقوى الجيوش المتطورة في العالم ' إضافة إلى المنطقة الإستراتيجية التي تملكها تركيا ' كل هذا جعل تركيا مركز اهتمام للدارسين والمهتمين بالشؤون السياسية لمعرفة اثر الانقلاب العسكري على السياسة الخارجية التركية وكذلك اثر المتغيرات الإقليمية على الأمن الداخلي ' كما أن توفر المراجع واهتمام الباحثين بالسياسة التركية جعلني أختار هذا الموضوع الشيق محل بحثي هذا.

- **الأسباب الذاتية:**

وكذلك من الأسباب الذاتية التيِ جعلتني أغوص في أعماق الإستراتيجية الأمنية التركية وأتناول الجانب الأمني بالوصف والتحليل هو في الصعيد الأول اهتمام شخصي إضافة إلى توفر المراجع.

- **مشكلة البحث:**

في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والحرب في سورية وتطور تنظيم (داعش)في العراق وسوريا وكذلك قيام انقلاب في صيف 2016' فما هي اثار الانقلاب على الإستراتيجية الأمنية التركية لاسيما على المستوى الخارجي ؟

- **الفرضيات :**

ما هي معالم الإستراتيجية الأمنية التركية ؟

ما هي أهم مبادئ السياسة الخارجية التركية ؟

ما هي أهم التهديدات الأمنية التركية ؟

هل تراجع الدور التركي الإقليمي في بؤر التوتر بعد الانقلاب؟

ما هي التداعيات الداخلية والخارجية على تركيا جراء هذا الانقلاب ؟

لمصلحة من قام بعض قادة الجيش التركي بالانقلاب الأخير ضد حكومة أردوغان ؟

هل كان الانقلاب لمصلحة الإسلاميين ، أم كان لمصلحة العلمانيين الذي دأب الجيش في اغلب انقلاباته السابقة لدعمهم ضد الإسلاميين؟ ومن كان يقف وراء محاولة الانقلاب؟

- **أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى :

- أبعاد الدور الإقليمي التركي في ظل الأزمات الراهنة
- تغير البيئة الخارجية وأثرها على الإستراتيجية التركية لاسيما في جانبها الأمني

- أثر الانقلاب على الإستراتيجية التركية وعلى حدوده الإقليمية في المنطقة
- الانقلاب الأمني الجوار الإقليمي التركي يؤدي إلى عدم استقرار داخلي في تركيا

- **منهــج الدراســـــة:**

بالنظر إلى أهمية الموضوع وبعده التاريخي وتشابك الأحداث السياسية وتشعبها فقد اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

1/ المنهج التـــــاريخي : بحيث من خلال هذا المنهج نقوم بمقارنة الإستراتيجية التركية في فترات مختلفة لمعرفة الأسباب والدوافع من التغيرات والتكيف مع الأحداث عبر التاريخ

2/ المنهج التحليلـــــي : نقوم بتفكيك مكونات معرفية إلى وحدات لمعرفة مدى ترابط هذه الوحدات مع بعضها البعض .

3/ منهج المقارنة : لدراسة الانقلاب في تركيا .

- **أدبيات الدراسة :**

لقد تطرق العديد من الباحثين والكتاب إلى موضوع الإستراتيجية التركية وهناك دراسات وافية وكافية عن هذا الموضوع منها رسالة ماجستير للطالب يوسف عبد الله عون بعنوان الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الاوسط وتكلم فيها على الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران والشرق الاوسط للفترة ما بين (2002 – 2013) ، والدراسة الثانية رسالة ماجستير للطالب علي سعد سعيد السعيد مذكرة بعنوان الاستراتيجة التركية في الشرق الاوسط للفترة ما بين (2002 – 2013) إلا انه هناك تطورات جديدة في الإستراتيجية التركية بحكم التطورات الأمنية والأحداث السياسية المتسارعة وأخرها انقلاب يوليو2016 في دراسة كاملة وشاملة مما جعلني أسعى إلى بذل جهد و

محاولة تقديم الإضافة في هذا الموضوع التي يمكن إن يستفيد منها الباحثين مستقبلا خاصة إن الأحداث السياسية تكون دائما متصلة ببعضها البعض.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية

أ – الحدود الزمنية : اختيرت للدراسة فترة زمنية محددة قدرة من 2002 أي منذ وصول حزب العدالة إلى السلطة لأن في هذه الفترة عرفت تغيرا هيكليا في النظام التركي إلى غاية 2016

ب– الحدود المكانية : تتحدد دراسة الإستراتيجية الأمنية التركية بنطاق إقليمي ثابت ومنطقة الشرق الأوسط هو المنطقة الإقليمية المحيطة بتركيا والمحدد بالمنطقة التي تشمل العراق وسوريا وإيران .

التعريف بالمصطلحات :

الإستراتيجية : يعود أصل مصطلح الإستراتيجية إلى الجانب العسكري فهي تعني فن قيادة وإدارة الجيش وارتبط لفظ الإستراتيجية تاريخيا بفن الحرب وإدارته .

وهناك العديد من التعاريف التي تناولها عدد من المختصين كانت تصب في منظور العمليات العسكرية .

– **تعريف نيكولا ميكافيلي :** في كتابه فن الحرب إن مفهوم الإستراتيجية أصبح يعني الحرب لتحقيق مصالح الأمة ، كما وضع ميكافيلي إطارا للمبادئ الرئيسية للإستراتيجية السياسية وسعى في تأسيس علاقة بين السلطة العسكرية وبين التنظيم السياسي وأكد في نظريته ضرورة التخطيط والإعداد للحرب على مستوى الدولة .

فيما يتناول آخرون الإستراتيجية باعتبارها تتألف من مجموعة قوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعسكرية وهي تستعمل ضمن مخطط منظم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية لذا فإنها :

– علم وفن لاستخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا أوقات السلم والحرب .

– مفهوم الأمن : مع تعقيدات البيئة الإستراتيجية الإقليمية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بوقوع 11 سبتمبر 2001 ثم غزو العراق 2003 وبداية تقلصات أمنية حادة داخل الدول العربية استمرت اطر الأمن التقليدي تمثل أهمية خاصة في الإقليم الذي كان يشهد حروبا تستخدم فيها القوات النظامية بين الدول وداخل الدول وانفجار حاد لمشكلات التسلح النووي في أكثر من منطقة إلى انه حتى على المستوى بدأت تظهر مفاهيم أخرى للأمن .

– أصبح مفهوم الأمن الإنساني واحدا من المفاهيم الأساسية المنتشرة نسبيا على الساحة العربية انطلاقا من اهتمامات منظمات دولية داخلية في الأساس لقد كانت سلسة من المشكلات قد تفاقمت داخل الدول وأصبحت مصدرا لتهديد امن الأشخاص وامن الجماعات وأصبح مفهوما انه لم يعد يكفي لتامين الدولة أن يتم الاهتمام بما يهددها خاصة أن التهديدات ترتبط أحيانا كثيرة بمدركات النظم لها فالفرد العادي قد يقلق من ضابط شرطة أكثر من ما يقلق تهديد ننوي لدولته حتى ولو كان هذا التهديد حقيقيا ومن هنا بدأت قضايا البطالة وتدهور خدمات حقوق الإنسان تظهر على الساحة وقادت في ما بعد إلى الحراك العربي .

الفصل الأول :

الإستراتيجية التركية

تمهيد :

يتسم المجال الجيوسياسي التركي بتعدد النظم الإقليمية الفرعية المجاورة له إذ أسهم التداخل التركي والارتباط الجغرافي المباشر بالغرب عبر البوابة الأوربية والموقع الجيوالاستراتيجي الفريد الذي تتمتع به في تنوع تطلعات الإقليمية لحكومات حزب العادلة والتنمية ودفعها للانخراط في تلك التطلعات بفعالية وبشكل مطرد منذ وصولها عام 2002 فهي مؤمنة بمبدأ إلا تكون علاقاتها بدولة معينة على حساب علاقاتها بدول أخرى وبذلت جهدا هائلا في إصلاح علاقاتها مع جريانها في الشرق الأوسط لأنها تعد جزءا رئيسيا لهذه المنطقة بالغة الحيوية حيث لها ارتباطا تاريخيا ودينيا مع المنطقة العربية بحكم الحضارة والتاريخ المشترك ودول شرق أسيا كذلك تربطهم علاقات اقتصادية ونود في هذا الفصل إبراز معالم الإستراتيجية التركية وكذالك السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول : معالم الإستراتيجية التركية :

المطلب الأول : مبادئ الإستراتيجية الأمنية التركية :

تعمل السياسة الخارجية التركية من اجل إنشاء نظام إقليمي أكثر سلما وازدهارا ودعم الشعوب التي تطالب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية والوقوف ضد الأنظمة التي تسعى إلى إلغاء هذه المطالب المشروعة واستخدام كل وسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن خلالها حلا عادلا من تدخل عسكري مدمر كما أنها تسعى في استمرار في الدفاع عن مبادئها الحاضنة للقيم المحلية والعالمية وانتهاج سياسة خارجية فاعلة وذلك ارتكازا على دبلوماسيتها الفاعلة والعقلانية والمساهمة في حل المشكلات الإقليمية والعالمية وفي هذا المسعى تقوم الإستراتيجية الأمنية التركية على مبادئ من بينها[1] :

تناول المشكلات الدولية من خلال تبني منهج رؤية لإدارة الأزمات وانطلاقا من هذه المبادئ الصلبة العمل مع الشركاء الإقليمين والدوليين لتحقيق الهدف لان تصبح تركيا بلدا حكيما يقتدى به وكذلك الدبلوماسية المتناغمة والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد .

انتفاء المشكلات مع الجديران والعمل على استتباب النظام والتعاون الدولي والسياسة الخارجية الفاعلة لاشك أن عدد من هذه المبادئ بارزا للعيان .

منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات أو تقديم المساعدة الإنمائية ويتضح ذلك جليا خاصة في أوقات الأزمات مثل الأزمة الاقتصادية عالم اليوم أو التحول السياسي الذي تمر به المنطقة وتطوير القدرة على رسم مسار التطورات وتقديم المساهمة في حل القضايا الإقليمية الدولية .

---

1 – أحمد داود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية)** الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت : الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2010 ، ص 221 .

المناداة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد والشفافية وسيادة القانون .

وركزت الإستراتيجية الأمنية التركية على إن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات و تحالفات سياسية وإستراتجية تضمن لها موقعا امنيا أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية و الخارجية. ويرى الساسة الأتراك أن تركيا تتمتع بموقع جيوستراتيجي ملهم لأمن الإقليمي و الاستراتيجيات الأميركية و الأوروبية ، وقد دخل الطرفان (تركيا و المغرب) في العلاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة جاء هذا وليد مدارك سابقة للدولة التركية الراهنة، بل لعله كان عاملا مؤهلا لتقبل الدول الكبرى نشوء تركيا الحديثة على أنقاض السلطنة العثمانية،و هنا تبدو الحاجة إلى الأمن مؤسسة للدولة التركية من وجهين:

الأول ذاتي يخص الأتراك و حاجة التكوينات الاثنية إلى الأمن والاستقرار بمواجهة الفوضى و الاضطراب في مناطق الأناضول و حتى في المراكز المدنية و في العاصمة اسطنبول,و هو ما ساعد في إنماء قابلية اجتماعية أوسع نطاقا لمشروع الدولة الجديدة ، التي بدت أيضا ردا على التهديدات الخارجية ، و بخاصة منها احتلال اليونان الأجزاء من غرب الأناضول. و الثاني هو تخوف عدد من الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، من قيام دولة تركية على أنقاض الدولة العثمانية .

المطلب الثاني : العلاقات الإقليمية :

– العلاقات التركية الإسرائيلية :

ترجع بعض التحليلات الغربية وكذلك بعض المصادر الإسرائيلية ، إن بداية التغير في السياسة الخارجية التركية ليس مردها إلى عام 2002حين وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا .وإنما ترجع جذوره الأولى إلى فترة الثمانينات في القرن الماضي حين قام "قام ترغوت اوزال "بتأسيس حزب الوطن الأم والذي كان من مبادئه وأطروحاته الفكرية والسياسية زيادة درجة التعددية السياسية الفكرية

والتقاليد الداخلية ..حيث شدد "ازول على أهمية انضمام تركيا إلى المنظومة الأوروبية لتدعيم

التنمية والاقتصاد وتحقيق تحولات ديمقراطية مع الوقت نفسه تركيا لاستطيع تحقيق ذلك إلا إذا تحقق زيادة إقليمية في قضايا المنطقة . والجوار لكل المشاكل في الشرق الوسط والقوقاز بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فوجدت تركيا نفسها في مواجهة العديد من القضايا الخلافية الإقليمية مع دول الجوار وربما نجحت في تقليصها بوصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى السلطة إذ يعتقد احمد داود اغلو " مهندس العمق الاستراتيجي والسياسة الخارجية التركية .في ظل هذا الحزب إن التحدي الذي يواجه تركيا في القرن العشرين يكمن في قدرتها على تعريف نفسها في الكتلة الأفور اسياوية .وتظهر جليا العلاقة التركية الإسرائيلية من خلال المتغير الروسي والقوقازي .[1]

إن بعض المواقف والتصريحات التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا والتي أظهرت إن التغير الجذري في سياسات تركيا تجاه إسرائيل إذ شهدت العلاقات بينهما نوعا من التوتر جاء في سياق تغيير واضح في أولويات السياسة الخارجية التركية منذ بداية القرن الواحد والعشرين وربما التصلب التركي مع إسرائيل ربما يفهم في إطار منظومة تغييريه تركية تجاه الغرب عموما ففي سنة 2003رفضت تركيا طلبا أمريكيا لاستخدام الأراضي التركية وقاعدة انجر ليك لغرض فتح جبهة شمالية ضد نظام صدام حسين في العراق كما أظهرت تباطؤ في الاستجابة للطلب الأمريكي لإرسال سفن عسكرية إلى البحر الأسود عبر البوسفور والدردنيل خلال الحروب الجورجية الروسية في صيف عام 2008بسبب الضغوط الروسية على أنقرة مع توسيع منظومة العلاقات التجارية والاقتصادية مع موسكو بحكم مبدأ العمق الاستراتيجي .

---

1 – د أيمن يوسف ومهند مصطفى، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القوى الصاعدة :تركيا الهند الصين وروسيا**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –48مدار، رام الله، 2011 ، ص 67 .

واقترحت إنشاء منظومة امن إقليمية لدول جنوب القوقاز تضم تركيا وروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وربما هذا التغيير أدى إلى عدم مشاركة إسرائيل في المناورات الجوية لعام 2010. [1]

ربما التوجه التركي نحو روسيا شكل نقطة اختلاف أخرى بين الطرفين حيث أعابت المصادر الإسرائيلية على تركيا تعاونها الوثيق مع روسيا على الرغم من أن هذا التعاون بين الدولتين له أسبابه وأبعاده الاقتصادية والإستراتيجية فتركيا تستورد ما يقارب ثلثين من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا كما أنها تشترك معها في بناء خط أنبوب غاز طبيعي من سام سون في روسيا إلى ميناء سيحان التركي لعبور المتوسط ومن ثم إلى جنوب أوربا بالإضافة إلى عقد بناء مفاعل نووي تركي سلمي لإنتاج الطاقة من قبل تركيا وروسيا وكان لعامل الغاز والطاقة حضور واضح في محادثات بوتن و اردوغان في موسكو عام 2010الى ما يزيد عن 38 مليار دولار في الوقت نفسه اظهر الطرفان توجهات واضحة لبحث ملفات التعريفة الجمر وكية وزيادة التبادل التجاري والتعاون في مجلات مختلفة الأغذية والمواصلات وميادين أخرى .

إن مثل هذه الشراكة لها إسقاطات سلبية على إسرائيل خاصة من المنظور العسكري والاستراتيجي مما أثار مخاوف إسرائيل أولها أنها تضعف التخطيط الأمريكي لاسيما في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة فيما يخص الأمن والبترول والغاز والاستثمارات والأسواق والعمل ألاستخباراتي ومحاربة ما يسمى بالإرهاب مما يشكل انعكاسا مباشر على إسرائيل .أيضا .لان أي إضعاف لإسرائيل ومساس بمصالحها الحيوية .

كما أن دخول تركيا في شراكة حقيقية مع روسيا قد يمني محور الأمريكي و الإسرائيلي والغربي عموما لهز العلاقة المتنامية بين روسيا وإيران في جهد واضحا

---

1 – أيمن يوسف ، **أصداء الشراكة الإيرانية الروسية على الولايات المتحدة وإسرائيل 2009**، العدد 214 ، ص –6– 7 .، المشهد الإسرائيلي ،30 .

لاحتواء إيران وقطع روابطها وصلاتها مع النظام الإقليمي والدولي جديد مضاف للمصالح الأمريكية الإيرانية حيث إن صفقات السلاح وبناء المفاعلات النووية والشركات الاقتصادية التي تقوم بها روسيا من منظور براغماتي روسي لا يعني فقط فوائد اقتصادية بل تحمل في طياتها أجندات جيوسياسية تهدف في الأمر إلى تعزيز الحضور الروسي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مع الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والبحر المتوسط وهو حلم الطرف الروسي منذ القديم كما يوفر لروسيا مزايا تتعلق بالنفوذ في المنطقة .لاسيما في القضايا التي تمس الأمر لآمرين تحديدا الملف السوري والعملية السلمية مع الطرف الفلسطيني 'قضايا الإرهاب الخ... [1]

العلاقات التركية العربية :

يتناول في هذه الدراسة السياسة التركية تجاه الوطن العربي، التي يمكن تسميتها السياسة الشرق الأوسطية لتركيا، أو بمعنى آخر سياسة تركيا تجاه جوارها الجنوبي ، في إشارة إلى أحد المحاور الثلاثة) أي المحور الغربي المتمثل بالاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، والمحور الشمالي الشرقي المتمثل بالدول الأورو – آسيوية بما فيها روسيا ، والمحور الجنوبي المتمثل بالمحيط العربي الإسلامي.لهذا السبب ، من الأفضل استخدام مصطلح الشرق الأوسط بصورته المختزلة .أما المرحلة التي تتناولها دراستنا ، فهي تلك التي تنطلق من تحولات سياسة حكومة العدالة والتنمية أثناء الحقبة الماضية مع التركيز على موقفها من الثورات والحروب الأهلية العربية. تنبع الإشكالية الأساسية من المقارنة بين الأسس العقائدية للسياسة الخارجية التركية ، التي محورها التدخل الإيجابي ، واختراق الانقسام الجغرافي التقليدي والدور الأساسي للقوة الناعمة [1] من خلال الترويج للنموذج التركي من جهة ، وأزمتها الراهنة من جهة ثانية ، حيث توترت علاقات تركيا بعدد من الدول العربيـــة ، منها سوريـة والعــراق ومصـر والإمـارات العربيـة المتحـدة . احتل البعد

1 – هنيدة غانم (تحرير) تقرير مدار الإستراتيجي – 2010 المشهد الإسرائيلي للعام 2009 ، ص61 .

الاقتصادي موقعاً أساسياً في الدبلوماسية التركية حتى إن تطور العلاقات الثنائية كان يقترن بفتح الأسواق ، وإنشاء مناطق تجارة حرة) كما هو الحال مع سورية ومصر والمغرب وتونس(، وكان للدافع الاقتصادي دوره في تعميق الشراكة بين تركيا وروسيا خلال الحقبة الأخيرة ، في حين أن الموقع الراهن للبلاد ، وتأزم علاقاتها مع دول الجوار ، أدى إلى تراجع حجم التبادل التجاري مع هذه الأخيرة. ألم نشهد انعكاساً لمجرى التأثير السياسي ؟ لقد كانت تركيا مستعدة لتصدير نموذجها المبني على الحصيلة بين الإسلام السياسي والديمقراطية الليبرالية والعلمانية ، لكنّ عدوى الثورات العربية انتقلت إلى مركز إسطنبول ، ثم عادت الاستقطاب الإثنية ، مع التصعيد العسكري للحركات الكردية المتطرفة.

أخيراً، هل أدت الأزمات العربية إلى تطور الخطاب السياسي السائد في تركيا ؟ وهل عاد الخطاب الديني إلى الواجهة بعدما كان زعماء العدالة والتنمية يحاولون إقناع الحكومات الثورية الجديدة بمحاسن النظام العلماني ؟ كثيراً ما أصبحت هذه التحولات عرضة لتحليلات سطحية مبنية على الذهنية العقلية التآمرية ، كتلك التي تدعي :

-إما أن حزب العدالة والتنمية كان يحمل في طياته برنامجاً إسلامياً مستتراً منذ البداية ، وأن ديمقراطية حكومات الحقبة الأولى ما كانت إلا ممارسة للتقية، ريثما يتمكن الحزب من مقاليد السلطة

- وإما أنه ببرنامجه الإسلامي، شكل الحلقة الوسطى لمشروع دولي، خططت له الولايات المتحدة ونفذته دول الخليج.

إذا أردنا أن نتجنب هذه النظرة المختزلة إلى الأمور،لا يسعنا إلا أن نتبع منهجية مختلفة، تمكّننا من فهم التطورات الراهنة، ما يتطلب إجابة عن أسئلة أساسية هي:

1- فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000

– كيف تحققت النقلة الأيديولوجية منذ تولي حكومة العدالة والتنمية زمام الأمور؟ وكيف تم الانتقال من خطاب سياسي – قومي – كمالي نسبة إلى مصطفى كمال ، إلى خطاب سياسي محوره الهوية المشتركة والمصير المشترك للمنطقة، الذي انعكس في التحول الجذري من الصراع ؟ العربي – الإسرائيلي منذ عام200 السياسة الشرق الأوسطية لحكومة العدالة والتنمية إن ظاهرة العدالة والتنمية بدت وكأنها انعكاس لمسار دوري يفوز فيه المجتمع المحافظ على النخبة التي استوعبت أطر العلمانية الغربية :فهل مثّل انتصار الحزب الحلقة الرابعة في دورات الكر والفر بين هذين المجتمعين؟

يعدّ فوز الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندرس عام 1950 الحلقة **الأولى،** وفوز حزب الوطن الأم برئاسة تورغوت أزوال عام1943 الحلقة **الثانية،** وفوز حزب الرفاه عام 1997[1] الحلقة **الثالثة** .كان كلّ من هؤلاء يدعو إلى رد الاعتبار إلى الدين في علاقته بالمجتمع التركي ، بعدما سادت العلمانية الدوغمائية . وإذا ما عدنا إلى عهد مندرس ، فقد أعيد النظر في سياسات القمع تجاه بعد حظرها، ووجد المجتمع منفذاً لقدر أكبر » إمام خطيب « المظاهر الدينية، وأعيد فتح مدارس من الحريات السياسية والدينية .إنّ في مقارنة أردوغان بمندرس بعض الصواب ؛ فقد أجرى

كلاهما الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية ، وأجادا في توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية . أما الفارق بينهما فهو أن **الأول** ، أسقطته المؤسسة العسكرية وأعدمته ، في حين أن **الثاني** استطاع أن يسيطر عليها . لكل منهما أثره في تحولات السياسة الخارجية :

– إنّ السياسة التي انتهجها مندرس اختارت الانضمام إلى الحلف الأطلسي بعدما تمتع عصمت أنونو بدعم أمريكي في مواجهته المعسكر السوفيتي ؛ فانتقلت تركيا من موقع الحياد والبعد المتساوي من الدول الأوروبية ، إلى موقع الانحياز إلى

---

1 – محمد محمود الإمام ’**الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة :أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،** تحرير بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص 56 .

الولايات المتحدة . وكانت العودة إلى المنطقة العربية ، من خلال هذا التحالف ومن أجل تأسيس حلف بغداد عام 1955

–أما السياسة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية في البداية فدفعت الولايات المتحدة إلى اقتراح النموذج التركي بديلاً من النموذج الإيراني ، ونقيضاً له . بين هاتين التجربتين تقع تجربة حزب الوطن الأم، الذي أعاد النظر في القطيعة مع التراث ٦، التي تعكس التماهي والتكامل " الحصيلة التركية – الإسلامية" الإسلامي من خلال صياغة مفهوم بين العنصر التركي والعنصر الإسلامي للهوية .ك ل ذلك لا يعيد النظر في علمانية المجتمع التركي ، لكنه يأتي في إطار الصراع بين الأحزاب المحافظة من جهة ، والأحزاب اليسارية المتشبثة بالعلمانية الصافية والخالية من العنصر الديني ، من جهة ثانية . في مقابل الاتجاه المحافظ لتجارب مندرس وأرزال و أردوغان ، تبنت الأحزاب المعارضة ذات التوجه الكمالي ، نظرة أقرب إلى الديمقراطية الاجتماعية ، في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية .وقد استمد بعضها توجهها الدولوي والاجتماعي من الشعار المسدس للجمهورية الأولى الجمهورية الشعبوية / القومية / الدولوية / العلمانية / الثورية.

هذا يعني أن التيار المحافظ بدا وكأنه أقل حدة في كل هذه الشعارات ، وبخاصة في ما يتعلق بالعلمانية والدولوية ، وأنه أكثر ميلاً إلى الليبرالية الاقتصادية ، وهذا ما بيَّنته تجارب مندرس وأوزال في القرن العشرين. يعكس الانقسام بين الكماليين والمحافظين استقطاباً سوسيوجغرافياً ، حيث إن أغلبية ناخبي الأحزاب المحافظة موجودة في مناطق الأناضول الداخلية، وكذلك في المدن الصغرى والمناطق الريفية، في حين يغلب الناخبون الكماليون واليساريون في إقليم مرمرة والشواطئ الغربية والجنوبية الغربية .وكذلك يظهر الانقسام الاجتماعي واضحاً، حيث يغلب التيار الكمالي عند موظفي المدن الكبرى ونخبها في مقابل الاتجاه المحافظ لكثير من رجال الأعمال وتجار العمق الأناضولي . إن هذا الاستقطاب السيوسيوجغرافي لم يَحُلْ أحياناً دون خلط الأوراق ، كما حصل في مراحل الأزمة الحادة، ولا سيُّما حين

حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في بعض معاقل النخبة العلمانية التي تسير على النمط الأوروبي . [1]

نتيجة ذلك ، حاولت تركيا مرات متعددة أن تخرج من منطق القطيعة مع المنطقة العربية ، كما كان متبعاً في الحقب الثلاث الأولى من الجمهورية التركية .لكنها لم تعِد النظر في أولويتها التي تتمثل بالاندماج بالكتل السياسية والاقتصادية الأوروبية ، أو ذات الحضور الأوروبي، فهي انتمت إلى مجلس أوروبا منذ تأسيسه عام 1949 ، وإلى الحلف الأطلسي منذ عام 1953 ، وكانت قد ترشحت لعضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ عام) 1959 أي منذ أكثر من نصف قرن . عكست السياسة الخارجية الأولى للعدالة والتنمية ثلاثة أمور، هي :

1 – إن استعادة موقع العنصر الديني الإسلامي في الداخل، انعكس على توجهات السياسة الإقليمية التركية، حيث رمت هذه الأخيرة إلى تعزيز العلاقات بدول الجوار الشرق الأوسطي، بدءاً بسورية ومروراً بإيران، وذلك على الرغم من أن الحزب امتنع عن استخدام الخطاب الديني في السنوات التسع الأولى لحكمه .

2 – إن هذا التوجه لم يأتِ من العدم، وإنما هيأت له الحكومات المحافظة السابقة، ولا سيّما حكومات حزب الوطن الأم ، في حين أن العلماني المتشدد كان الاشتراكي الديمقراطي بولنت أجاويد الذي تمحورت حملته الانتخابية عام 2002 حول التهويل من الخطر الإسلامي.

3 – إن أولوية تركيا لم تتغير، حيث إن الحكومة تبنت الإصلاحات الجذرية المتتالية من أجل التهيئة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، وكان هذا هو الشعار الأكثر تداولاً في الحزب. ثم إن تركيا التزمت بدعم القوى الأطلسية في أفغانستان ، وإن قرار عدم السماح للجيش الأمريكي باستخدام القواعد العسكرية التركية لغزو العراق ، لم يأتِ من الحكومة وإنما من البرلمان، وبدعم من المعارضة الكمالية. في ما يتعلق

---

1 – محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات** بيروت : دار رياض الريس، 1997 ، ص 150 – 151 .

بالبعد الإسلامي في السياسة الخارجية ، لم يتبنّ حزب العدالة والتنمية خطاب حزب الرفاه السابق الذي أسقطت حكومته بقرار من مجلس الأمن القومي قبل أن تصدر المحكمة الدستورية قراراً بحله عام . 1998 والمعلوم أن حزب الرفاه لم يطرح فكرة تأسيس دولة دينية أو تطبيقاً للشريعة ، ولم يخرج ظاهرياً على مسلمات العلمانية في السياسة الداخلية ، وإنما اتخذ الإسلام أساساً للهوية التركية في صياغته السياسة الخارجية. عارض حزب الرفاه مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وطرح فكرة الخروج من الحلف الأطلسي من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي وعسكري إسلامي .وكانت مقومات هذه النظرة التي تبلورت مع الانقلاب العسكري عام الحصيلة التركية – الإسلامية متوافرة جزئياً في عقيدة 1980 ، ثم في عهد حزب الوطن الأم. لم يستخدم حزب العدالة والتنمية الهوية الإسلامية في المراحل الأولى من سياسته الخارجية ، وظل مصرّاً على إبقاء التحالفات التركية الأساسية ، ولا سيّما التحالف الأطلسي .ثم إن أولويته تمثل. (بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) إذا ما عدنا إلى المرحلة الأولى للسياسة الشرق الأوسطية لحكومة العدالة والتنمية ، وجدنا أنها انطلقت من التحالفات الدولية الأساسية لتركيا ، وأهمها التحالف مع الولايات المتحدة في إطار الحلف الأطلسي .بدأ الانحياز التركي للولايات المتحدة في بدايات الحرب الباردة ، مذ تبين لها أن للاتحاد السوفيتي مطامع توسعية في شرق البلاد ، ومنذ رأت الولايات المتحدة في تركيا دولة. (محورية إلى جانب إيران لاحتواء الاتحاد السوفيتي) [1].

استمر التحالف التركي – الأمريكي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي السوفيتي، من خلال إستراتيجية تورغوت أزوال التي أفادت من الدعم الأمريكي من أجل ممارسة نفوذها شرقاً في آسيا .

– تطوير العلاقات بالمحيط الشرق الأوسطي وتفعيل الدبلوماسية السلمية ذات الأغراض الاقتصادية تحقق المنعطف الأول في علاقة حكومة العدالة والتنمية

1 – نفس المرجع السابق ذكره ، ص 3 .

بجوارها العربي في إثر الغزو الأمريكي للعراق الذي كشف عن حدود التعاون الاستراتيجي التركي مع الولايات المتحدة؛ ففي حين أن هذه الأخيرة كانت تستخدم قاعدة أنجر ليك في عملياتها العسكرية في المنطقة سبق أن استخدمتها عام 1991 ضد العراق، حظّر البرلمان التركي عام 2003 أي استخدام لقواعد البلاد العسكرية من جانب الولايات المتحدة من أجل غزو العراق ، إذ إن السياسيين الأتراك رأوا في ذلك الغزو نقطة البداية لمشروع إقليمي شامل مبني على أساس مبدأ تغيير الأنظمة بالقوة ، وعلى أساس التبدل الجذري للتحالفات الإقليمية. لم تكن السياسة الأمريكية في الوطن العربي تتضمن نظرة واضحة للصيغة السياسية البديلة من الأنظمة الراهنة ؛ إذ إن أهل القرار المحيطين بالإدارة الأمريكية كانوا مجمعين على الحرب ، لكن اختلفوا في طريقة إدارة ما بعد الحرب .لهذا السبب استأثر البنتاغون في مرحلة أولى بالوصاية على العراق، ودونا لد رامسفلد مشهور بمواقفه المتطرفة سياسياً وديني . نفترض أن انفراد الولايات المتحدة في القرار واعتمادها سياسة تغيير الأنظمة أضعفت التحالفات التي كانت قد أسست لها في السابق مع الكثير من الحكومات الحليفة. يبقى أن الطرف التركي استبق احتمالاً آخر في المشروع الأمريكي لتغيير المنطقة ؛ إذ إن فشل سياسة تغيير الأنظمة بالقوة أدى إلى تفتيت العراق سياسيا ، وإلى طغيان الهويات الطائفية و الإثنية ، وإلى خلق كيانات شبه مستقلة داخل الكيان الواحد .يعدّ هذا الواقع منطلقاً لبلورة نظرة. (أمريكية بديلة إلى المنطقة على أساس إعادة رسم الحدود لتتطابق مع هذه الهويات الجزئية) في هذه الخريطة الجديدة ، تنشأ دولة كردستان على أنقاض الدول الأربع التي تضم أراضيه ومنها تركيا. ثم إن نظرة إدارة بوش إلى المنطقة كانت مرتبطة بأيديولوجية دينية متطرفة ، أي تلك التي المهيمن آنذاك، (Christian Coalition of America) صاغها التحالف المسيحي للولايات المتحدة الذي كان يجاهر بأن حرب القرن الجديد هي حرب الحضارات وتصطدم هذه النظرة بتطلعات السياسيين الأتراك ، سواء أكانوا إسلاميين أم علمانيين. نفترض أن هذا العامل كان حاسماً في قرار حكومة العدالة والتنمية انتهاج دبلوماسية مستقلة تعيد النظر في الأهداف الإستراتيجية لتركيا في هذه المرحلة ، تبلورت العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية التركية وأساسها رد الاعتبار إلى

الموقع الاستراتيجي لتركيا ، وكذلك إلى العمق التاريخي للجغرافيا السياسية ، ولعقيدة داود أوغلو التي تنسب إلى تركيا موقعاً استراتيجياً كملتقى بين ثلاث مناطق جغرافية متميزة هي :الغرب الأوروبي ، والشمال – الشرقي الأوراسيوي ، والجنوب الشرق الأوسطي ثم إن للموقع الجيو سياسي لتركيا بعداً تاريخياً يؤثر في علاقاتها بجوارها العربي . أما أزمة الدبلوماسيات التركية السابقة وترددها فكانت نتيجة قرار القطيعة مع التاريخ العثماني ، الذي نتج منه ارتباط تركيا بسياسات الغرب ، لا بل اعتمادها على الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة. طورت تركيا دبلوماسية متعددة الأبعاد، يجد فيها البعد الاقتصادي مكانه .وقد تم ربط العلاقات الدبلوماسية بالتوسع الاقتصادي لتركيا عن طريق تنمية التبادل التجاري .من هنا ، أتى الذي هدفه خلق منطقة آمنة ومستقرة تحيط بالبلاد من أجل توفير شروط صفر" مشكلة" مفهوم التنمية الاقتصادية السريعة .هذا المفهوم هو الذي مكّن الحكومة التركية من تطوير علاقاتها باليونان، والتطبيع مع أرمينيا، وإزالة أسباب الخلاف مع سورية، وتوطيد العلاقة مع إيران، وإيجاد. (قنوات للحوار والتبادل مع الحكومة العراقية) انعكست هذه الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط ، حيث قفز حجم التبادل التجاري مما يقارب 5 مليارات دولار عام 2002 إلى أكثر من 43 مليار دولار عام2011 وهو ما يدل على زيادة متراكمة بمعدل 800 بالمئة 'لكن إذا ما قارنا هذه الأرقام بتطور التجارة بعض المؤرخين إلى حد ربط ظاهرة الانقلابات العسكرية الحداثوية بنموذج أتاتورك . لكنه تأثير لم ينشئ الروابط الجغرافية السياسية القوية ، طالما أن جمهورية أتاتورك أدارت ظهرها للشرق أثناء الحقبتين الأوليين .

المنعطف الثاني ودبلوماسية إنشاء العمق الاستراتيجي

أما المرحلة الحاسمة في التحول السياسي التركي، فأتت بعد تحقق شرطين في السياسة الإقليمية والدولية:

1 – تمّ تجميد مسار الالتحاق بالاتحاد الأوروبي عندما قررت الحكومة الفرنسية الجديدة تجميد اثنين من أهم الفصول ال35 ، وذلك بسبب موقف اليمين المنتصر

والمعارض مبدئياً لعضوية تركيا ، ونعلم ما لفرنسا من دور محوري في الدينامكية السياسية للاتحاد .لقد أعطى هذا الواقع الجديد الفرصة للحكومة التركية لتتبنى مواقف سياسية أكثر وضوحاً من الصراع العربي– الإسرائيلي ، وهو ما مكنها من تعليق علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية مع إسرائيل ومناصرة القضية الفلسطينية بصورة واضحة وانتقاد العدوان الإسرائيلي.

2 – بلغت الإستراتيجية الأمريكية التي انتهجتها إدارة بوش طول أزمتها مع تورطها في العراق، ثم مع صمود محور الممانعة ، في إثر حرب تموز/يوليو عام 2006 اللبنانية – الإسرائيلية ، ثم تبدلت منذ انتخاب باراك أوبا ما الذي أبى أن يفرض مشروعاً سياسياً أمريكياً على دول المنطقة ، ما ترك هامشاً للحرية للقوى الإقليمية . لقد دفع هذا العامل تركيا إلى صوغ إستراتيجيتها الإقليمية المستقلة ضمن إطار الثوابت الأطلسية .وتجد هذه الفرضية من يناقضها ليدعي أن الولايات المتحدة ما زالت المخطط الأساسي لمشروع شرق أوسطي جديد ، يقضي بقلب أنظمة الحكم فيه ، وأنها استخدمت تركيا كقوة إقليمية من أجل ذلك [1].

المطلب الثالث : العلاقات التركية مع القوى الكبرى :

– العلاقات الأمريكية –التركية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر والرئيس لإقامة واستمرار العلاقات التركية– الإسرائيلية، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إسرائيل كحليف استراتيجي وتنظر إلى تركيا كشريك لها في الحلف الأطلسي .لذلك أخذت تقدم الدعم الكامل لهما .إذ أنها دعمت الاتفاق العسكري لعام 1996 م .واتضح ذلك بشكل واقعي من خلال المشاركة في المناورات البحرية التي أجريت خلال عام 1998 م . حيث قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة نيكولاس بيريز : إن الهدف الاستراتيجي الدائم للولايات المتحدة الأمريكية هو أن على تركيا وإسرائيل

1– المرجع السابق ذكره ، ص 3 .

تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية ... فإن إسرائيل صديقة مقربة جدا للولايات المتحدة وحليفة وثيقة لها ، وتركيا حليفة وصديقة مقربة ويبدو لنا من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معا عسكريا. هناك ترابط كامل بين العلاقات التركية – الإسرائيلية و العلاقات التركية – الأمريكية. ولهذا السبب، فإن اضطراب العلاقات بين واشنطن وأنقرة 5 بسبب رفض البرلمان التركي في 06 مارس 2003 م[1] .

مذكرة السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى العراق من خلال الأراضي التركية يعتبر نقطة تحول في العلاقات التركية –الإسرائيلية .فقد شهدت العلاقات بين البلدين حالة من التوتر المتبادل ، و تولدت لدى صانعي القرار السياسي التركي شكوك بسبب عدم إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح عما ستكون عليه الأوضاع بعد العملية العسكرية في العراق ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية ، لأن واشنطن تتحالف مع الأكراد ، _كونهم كانوا يشكلون ورقة ضغط على الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق _مما أكسبهم غطاء دوليا ، مع وجود مطالبة كردية قوية ، لأن تصبح مدينة كركوك عاصمة للجزء الكردي في الدولة العراقية وتعتبر الإستراتيجية الإسرائيلية في العراق من الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات التركية – الأمريكية . فهي تختلف عن الإستراتيجية التركية .إذ تعد إسرائيل أكبر مستفيدا من تدمير العراق .[2] ففي اعتقادها أن توثيق الصلات بالدائرة الكردية هي أهم مكاسب فوضى العراق بعد الغزو الأمريكي، سيما وأن المشروع الإسرائيلي في المنطقة ، يستهدف تفتيت الدول الكبرى التي تتمتع بسلطة مركزية قوية ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية أو دينية تبدو إسرائيل وسطها دولة طبيعية .هذا التفتيت هو وحده الكفيل بتحقيق الأمن الإسرائيلي

1– أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط**، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013 ، ص221 .

2 – جون ميرشايمروستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكي**،دراسات عالمية،دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركزالإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى، 2008،ص31–32.

وضمان ممارسة دور الهيمنة و السيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة عدم الاستقرار .وهذه نقطة خلاف ساخنة تبرر الحذر التركي من السياسة الإسرائيلية في العراق عبر الأكراد .5 كما كشفت السلطات التركية عن وجود عناصر الموساد في شمالي العراق ، فذكرت أن عملاء إسرائيليين يقومون بتدريب عصابات كردية في العراق .وهذا الأمر أدى إلى حدوث فتور في الصداقة الإستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب و واشنطن وفضلا عن ذلك فإن المواقف التي اتخذتها تركيا تجاه إسرائيل والتي ذهبت إلى نقض سياستها ، خصوصا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006 م، والحرب على غزة أواخر عام 2008 م، والانتقادات الحادة التي وجهتها تركيا إلى إسرائيل أثناء وبعد مؤتمر دافوس عام2009م، والاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010 م، أثرت بشكل مباشر على العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وانعكس ذلك سلبا على العلاقات التركية– الأمريكية .7 فقد أبدت واشنطن قلقا متزايد من تردي العلاقات التركية – الإسرائيلية[1] .

– تنظر الولايات المتحد الأمريكية لتركيا باعتبار احد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز ' مرورا البلقان والشرق الأوسط وقد حرست الو م ا طيلة نصف قرن على توطيد علاقاتها بأنقرة ودعمها عسكريا واقتصاديا وقد توطدت العلاقة بين البلدين خلال الحرب الباردة ' وما بعدها خاصة في ظل تكثيف الو م ا لجهودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية وغزو واحتلال العراق .

أولا محاربة الإرهاب :

وعلى المستوى اللوجستي و ألاستخباراتي' فقد اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني و ألاستخباراتي ' وتم تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين في العديد من القضايا الإستخباراتية . وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر سبتمبر

1 – سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير :مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006 ، ص65 .

2001’زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ (الحرب على الإرهاب) ’ فعلى سبيل المثال تجاوزت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة بحلف الناتو لأية دولة تواجه عدونا خارجيا ’ وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الحيوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001 .

وكان في هذا الدور محل تقدير و إعجاب الولايات المتحدة الأمريكية والتي استفادت معنويا ورمزيا من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان ضلا عن إرسال تركيا لما يقارب حوالي 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم الإسناد (إسياف) التابعة لحلف الناتو ’ ولا تزال تركبا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية ’ ومن المتوقع أن تلعب تركيا دورا محوريا في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان .

ثانيا : البقاء على التحالفات العسكرية :

حلف الناتو طيلة التسعينات كانت[17] تركيا بمثابة "قوس الكماشة" الذي سعت من خلاله واشنطن لتقويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين ’ وذلك ضمن "إستراتيجية الاحتواء المزدوج " التي وضعتها إدارة " بيل كلينتون " تجاه العراق وقيادته ’ وقدتم استخدام قاعدة (انجر ليك) العسكرية الجوية مرات عديد لفرض حظر الطيران على شمال العراق’ والقيام بصفقة أحيانا’ ولا تزال الو م ا تحتفظ بنحو 1500 جندي بتلك القاعدة’ كما لعبت تركيا دورا مهما ضمن مهام قوات الشمال الحلف الأطلسي " الناتو"التي سعت لحفظ الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوربا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد اعتبرت (الو م ا) إن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ' وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين أو دول الجوار مثل سوريا وإيران . وقد كان للثقل الاستراتيجي الذي اكتسبته الو م ا بعد فترة الحرب الباردة دورا هاما في التغيير في العلاقات التركية – الأمريكية' بسبب الوضع الجديد أصبحت علاقة تركيا مع الناتو تسير وفق تقاطعات ما بين تركيا وأمريكا' وعلاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي ' وعلاقة أمريكا مع الاتحاد الأوروبي .

رأت تركيا في العلاقات مع أمريكا بديلا عن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي عندما تتأثر المفاوضات مع الاتحاد ' واعتمدت على محور حلف الناتو من اجل دعم هذه العلاقة . ورأت أمريكا في تركيا عاملا فاعلا في التأثير على منطقة اللبقان وشرق أوروبا والشرق الأوسط عندما تتعارض سياستها مع بعض الدول الأوروبية وقد استخدمت أمريكا تركيا كأوراق من اجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية من خلال حلف الناتو .

وتعد منطقة بحر قزوين الغنية بالبترول ودول آسيا التي ظهرت بعد الحرب الباردة مناطق تأثير متبادل بين أمريكا وتركيا.ظهر التوافق بين المصالح الأمريكية والتركية ما ظهر في اللبقان[1]

العلاقات الروسية التركية :

تشهد العلاقات الثنائية الروسية – التركية في الفترة الحالية ذروة التطور؛ فعلى الرغم من إرث النزاع والمواجهة والتنافس على النفوذ منذ قرون ، شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة . فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين وتتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة

1 – أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط : مرحلة ما بعد الحرب الباردة1990–2008**الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012 ، ص 101–102 .

التاريخية ، فقد تطلب صعودهما،وبخاصة الاقتصادي ، ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتنوّعها.

وبالفعل ، تسارع انفتاح علاقات الدولتين تجاه بعضهما بعضًا حتى توصلا إلى تأسيس" مجلس التعاوني الإستراتيجي رفيع المستوى "في عام 2012 ، ثمّ كرّست القمة الروسية – التركية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 2012 شراكتهما في مجالات إستراتيجية عديدة ، ومنها تطوير القدرات الفضائية التركية ، وبناء مفاعلها النووي الأول، واعتمادها ناقلًا وحيدًا للغاز الروسي إلى أوروبا ، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى مئة مليار دولار في المدى القريب .وفضلًا عن ذلك ، تطمح تركيا إلى أن يؤدي ذلك إلى تجسير الفجوة مع القوى الإقليمية المنافسة مثل إيران و إسرائيل ، وتعزيز وضعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي لنيل عضويته ، وزيادة أهميتها الغربية والأطلسية[1] .

أما روسيا ، فتطمح في أن يساعدها هذا التعاون في مواجهة المخاطر الاقتصادية المترتبة على العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب الأزمة الأوكرانية ، وإيجاد شركاء كبار ضمن التحالف الغربي لاستقطابهم وتحييدهم عن أي خطة غربية تستهدف احتواءها مجددًا ، فضلًا عن محاولتها التأثير في السياسات التركية تجاه القضايا المتعلقة بمصالحها ونفوذها مثلما أثرت الروابط والتحالفات الغربية بسياسات تركيا الشرق أوسطية. وعلى الرغم من تحسّن العلاقات الروسية – التركية على نحو غير مسبوق ، فإنها لم تؤدِ مع ذلك إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي ، وبخاصة في المنطقة العربية .فبسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعني إضعافاً لدور الآخر ومصالحه ؛ كما هو الحال في سورية ومصر ومع الأحزاب السياسية الإسلامية .كما أقلقت طبيعة الثورات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي نجاحها إلى مزيد من وصول الأحزاب

1 – ديمتري ترينين،" **من إسطنبول إلى كابول :هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟**"، **رؤية تركية** (صيف) 2103 .

السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي وهو ما يصبّ في مصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ، وقد يؤدي ذلك إلى تشكّل محورٍ إقليمي يوسّع النفوذ التركي. وتعدّ الأزمة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح الروسية – التركية؛ ففي ظل سعي روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في الشرق الأوسط، والحفاظ على قاعدتها البحرية الوحيدة في البحر المتوسط، فقد عارضت أي تدخل عسكري خارجي في سورية ودعمت النظام بشتى السبل؛ ما أبرز دورها مجددًا في المنطقة، وأظهرها كحليفٍ يمكن الاعتماد عليه، وشجع ذلك دولًا عربية أخرى مثل مصر للبحث في إمكانية تطوير العلاقة معها.

أما تركيا فقد أضعف التدخل الروسي، فضلًا عن الإيراني ، دورها في سورية وقوّض حضورها الإقليمي الذي كان فاعلًا قبل الأزمة .وعلى الرغم من هذا التناقض في سياسات الدولتين ومصالحهما في المنطقة ، فليس من المستبعد أن يتواصل الأتراك والروس مثلًا بشأن البحث عن حلٍ للأزمة السورية بما يحفظ حدًا معقولًا من مصالحهما ، وذلك بتأثير علاقاتهما التي لا تزال تتطور، وحفاظًا على ديمومتها وتناقش الدراسة هذه التقارب التاريخي الذي توصلت إليه روسيا وتركيا ، ومجالات التعاون الإستراتيجي المتضمنة فيه ومصالح الدولتين ومكاسبهما ، كما يحلل الانعكاسات بعيدة المدى للترابط الوثيق وتعاظم الاعتماد المتبادل بينهما على سياسات الدولتين إقليميًا ، ويسعى إلى تفسير التناقض الظاهر بين العلاقات الثنائية المتطورة والتنافس الإقليمي وتباين سياساتهما في المنطقة العربية.[1]

لقد شكلت بداية القرن الحادي والعشرين انطلاقةً فارقةً للدولتين معًا على صعيد النهوض السياسي والاقتصادي ؛ فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام 2011 لاستعادة قوة روسيا الاقتصادية ونفوذها الخارجي ، مع مشروع حزب العدالة والتنمية عام 2012 لإحياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا.

1 – أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(بيروت والدوحة :الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات،2010 ص143

بالنسبة إلى روسيا ، فقد خرجت من فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي في شكلٍ جديدٍ فمع أنها فقدت السيطرة على كثيرٍ من الأراضي والموارد ، فإنها حافظت إلى حدٍ كبير على استقلالها الإستراتيجي ، ونفوذها في محيطها الإقليمي المباشر وتأثيرها في أجزاء من الشرق الأوسط .كما احتفظت بمكانة دولية مؤثرة بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقوتها النووية التي تعد إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي العالمي . ولكنّ استعادة مكانتها الدولية تطلب أبعد من الحفاظ على الوضع القائم ، وبخاصة أنها تراقب الغرب وهو يوسّع نفوذه في اتجاهها حتى وصل إلى حدودها المباشرة عبر أوكرانيا وجورجيا .ونتيجةً لعمليات توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق ، فقد خلصت روسيا إلى أنه" في حين تم استبعاد التنافس الأيديولوجي الذي ساد في الحرب الباردة ، فإنّ الصراع لتحقيق أهداف جيوبولتيكية لا يزال قائمًا ."ومن هنا ، أعادت روسيا نسج تحالفاتها مع دول إقليمية رئيسة مثل الصين والهند فعقدت شراكات إستراتيجية معهما ، كما أعادت تشكيل روابطها مع محيطها الحيوي فأسست الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على غرار الاتحاد الأوروبي ، والذي يضم حاليًا بيلاروسيا .

وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان ويسعى لإقامة مناطق تجارة حرة وشراكات اقتصادية مع دول أخرى .وفي هذا السياق ، تعد تركيا بمكانتها الاقتصادية المتقدمة ، ودورها السياسي الفاعل ، وموقعها كمدخلٍ للغرب وللشرق الأوسط ، هدفًا مهمًا لتوسيع نفوذ روسيا الخارجي، وتفعيل مكانتها الدولية. أما تركيا ، فتشترك مع روسيا في تطلعها إلى إحياء مكانتها الإقليمية والدولية التي تليق بإرثها التاريخي ، وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الإستراتيجية الكامنة . فهي ترى أنها كانت ولا تزال دولة مركزية فاعلة ؛ إذ يقول رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو" إنّ الدول المركز مثل تركيا ، التي تحتل موقعًا مركزيًا في القارة الأم أفرو–أ وراسيا ، لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتُعرف بها، بل لديها القدرة على النفاذ إلى مناطق أخرى متعددة في آنٍ واحد." لذا، فهو يرى أنه لا بد من النظر إلى هذا الوضع الجيوبولتيكي كأداةٍ للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى

تأثير دولي وبما يسمح لتركيا في صنع سياسات دولية . 4 ومن هنا، تعمل تركيا من أجل إحياء مكانتها على الحضور السياسي والاقتصادي في العديد من المناطق في الشرق والغرب، وعلى عقد شراكات مع عدة قوى دولية وإقليمية كبرى ، ومنها مع خصمها التاريخي روسيا حيث تدرك روسيا وتركيا أنّ الواقعية السياسية وحدها هي التي تفرض تقارب المصالح الراهن .كما تدركان تمامًا أنّ المنطلقات التاريخية والطموحات القومية ، وربما" الأيديولوجية" ، لا تزال كامنة في سياساتهما الخارجية تجاه بعضهما بعضًا . ومن ثمّ ، لا يعني التوافق على المصالح الضرورية إلغاء التنافس التاريخي بينهما .وإذا كان هذا التنافس لا يظهر في العلاقة الثنائية الآن فإنه يتجلّى بصورة واضحة في الهوامش أو الأقاليم المجاورة .فقد ظهر هذا التنافس بوضوح في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان ، وفي أوكرانيا والبحر الأسود مؤخرا فيما نشهده على أشده حاليًا في سورية ، وتجاه قضايا عديدة في المنطقة العربية . لذلك فإنّ المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية – التركية ، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الآخر وإضعافه ، لا تزال تعمل في الوقت الحاضر ، ولكن في هوامش الدولتين وليس في العلاقة المباشرة بينهما.

ومع ذلك، فإنّ المستوى العالي من تشابك العلاقات الروسية – التركية في مجالات إستراتيجية مثل الطاقة النووية والفضاء ونقل الغاز الطبيعي والتجارة الحرة سوف يخلق نوعًا من الاعتماد المتبادل والمصالح التي تحتّم استمرار العلاقة على الرغم من التوترات المباشرة المتعلقة مثلًا بالأزمة الأوكرانية أو المتعلقة بتضارب المصالح في المنطقة العربية. فمن جهة، ربما يؤدي تزايد اعتماد الشركات ورجال الأعمال الأتراك على السوق الروسية الضخمة إلى تشكيل جماعات ضغط اقتصادية داخل تركيا تدفع لاستمرار العلاقة الجيدة مع روسيا على الرغم من التوتر بين حلفائها الغربيين وروسيا ، ورغم تزايد هيمنة الأخيرة في البحر الأسود بعد ضم شبه جزيرة القرم مما قد يهدّد المصالح التركية فيه .وفضلًا عن ذلك، قد يضيف تزايد الاعتماد الإستراتيجي على روسيا قيودًا جديدًا على سياسات تركيا في المنطقة

العربية فوق قيود تحالفاتها الغربية ، بدلًا من زيادة استقلالية تحركاتها وهامش المناورة بما يخدم نفوذها .[1]

ومن جهة أخرى ، لا يمكن إغفال أنّ تركيا تنظر لتعاظم مصالحها مع روسيا أيضًا من منظور" الدبلوماسية المتعددة " التي تروم تعزيز استقلالية مواقفها وتحركاتها الخارجية اعتمادًا على تنويع شراكاتها بدلًا من أن تكون معتمدة تمامًا على التحالفات الغربية التقليدية فحسب .كما أنّها تأمل أن تساهم الطبيعة النوعيّة لمجالات التعاون الجديدة مع روسيا ، وبخاصة في الطاقة النووية والفضاء ، في تجسير الفجوة نسبيًا في التوازن الإستراتيجي غير التقليدي مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة ؛ وهو ما تأمل في أن يعزز دورها ويزيد فاعلية سياساتها. وبناء عليه فكما لا يخفي الطرفان الروسي والتركي اختلافهما في المنطقة العربية ، فمن الواضح أنّ تنافس الأهداف بعيدة المدى في علاقتهما الثنائية نفسها يبقى كامنًا فيها على الرغم من الازدهار الحالي الظاهر. وبهذا ، تبقى الطبيعةُ التاريخية المتنافسة بين البلدين حاكمةً لمسار أي علاقات بينهما سواء الثنائية أو في أقاليمهما المجاور .

1 – إرول مانيصالي،" **سلبيات زيارة بوتين تركيا وايجابياتها**"، الحياة، 3 كانون الأول /ديسمبر 2014

المبحث الثاني : السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية

– مبدأ العلمانية :

تم تسجيل هذا المبدأ كمصدر أساسي في النص الدستوري الذي تزامن مع وجود رجل يدعى مصطفى كمال أتاتورك ، بحيث عمل هذا القائد على بناء مشروع يهدف إلى تغيير الحقائق السياسية بالتأكيد على ما يلي :

– إلزامية إعادة تجديد القديم والتفكير في تنظيم سياسي جديد .

– تشيد أو بناء الدولة الجديدة بتشريع التغيير ووضع الطرق العلمية وتمويل الأداة السياسية بالمقابل ركز أتاتورك على ثلاث نقاط تعتبر السند المحوري في المشروع

– تحويل ميزة السلطنة من ميزة السلطان إلى الرئيس

– بناء نظام سياسي مجدد ولكن دائم.

– الانفتاح العصري على أوربا .

ولكن المحللون السياسيون يعتقدون أن الكمالية اعتمدت على في مكوناتها على ستة مبادئ أساسية ' غيرت مسار النظام السياسي في تركيا وهي

–النظام الجمهور إذ لا عودة أبدا إلى حكم السلطنة أو الخلافة

– الوطنية المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة واحدة ومتميزة

– علمانية الدولة بدون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم

– نظام الحرية والمراقبة في اقتصاديات الدولة ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا اخل المصالح العليا للبلاد

– ديمقراطية التمثيل الشعبي حسب المفهوم الأوربي ومساواة المواطنين أمام القانون.

-الثورية التطور في الثقافة التكنولوجية وميادين الحياة للقضاء على الجهل والتخلف[1] .

- مبدأ الجمهورية :

منذ قيام الجمهورية عام 1923 على يد أتاتورك ' وتركيا تسعى إلى حماية وحدتها وتماسكها ' ورفض فكرة التقسيم والانفصال لأن ذلك يضعفها ويفككها خاصة وإنها تحتل موقعا استراتيجيا يخدم اقتصادها وسياستها وأمنها القومي .

فمنذ ذلك الوقت تحرص تركيا رسميا على وبشكل بالغ على وحدة ترابها حفاظا على مبادئ مصطفى أتاتورك عند تأسيس الجمهورية ' وهذا للإبقاء على الموقع الاستراتيجي كاملا 'والذي يعتبر بشكل مثلث تقع رؤوسه الثلاثة في مناطق حساسة في العالم ' خاصة في منطقة جنوب الشرق التي تعد ذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لها . وبعد الحرب الباردة اكتسبت تركيا مكانة جديدة في النظام الإقليمي الذي تؤثر فيه' لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ' وحرب الخليج الثانية التي خلقت الخطر المفروض على العراق ' وبذلك تصبح تركيا القلب النابض في المنطقة والرابط بين العراق ' إيران وسوريا وكذلك آسيا الوسطى و أوروبا خاصة بعد الدعم الأمريكي من خلال اعتبارها دولة محورية ضمن الدول التسعة حسب ترتيب الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد .

كل هذا يدفع تركيا إلى عقد اتفاقيات مع دول الجوار وهذا وليس حديثا إنما منذ قيام الجمهورية حتى تضمن سلامة وأمن وتربها لا سينا على لحدود ' وانضمت إلى حلف الشمال الأطلسي لضمان الدعم الغربي خاصة الأمريكي ' وعهدت في السنوات الأخيرة إلى عقد اتفاق التحالف مع إسرائيل .

1 – سيار الجميل العلاقات العربية التركية ' المستقبل العربي ' العدد 188'أكتوبر 1994.ص 114 .

ومن وراء هذا يعج الهدف الأسمى ' والمبدأ الأساسي هو الإبقاء على البناء الجمهوري والمتكامل للجمهورية التركية ' لذا فكل المعاملات والإجراءات تسري في هذا الساق لهذا تحاول لفت الأنظار عن مسالة حقوق الإنسان ' هذه المسالة تجد جذورها وتربط كل علاقاتها بالدولة في تركيا[1]

المطلب الثاني : النظام السياسي و صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية

النظام السياسي التركي هو نظام ديمقراطي برلماني يقوم على مبدأ التعددية وهو يعتبر نظام حديث يعبر عن النظام السياسي التركي هو نظام ديمقراطي برلماني يقوم على مبدأ التعددية، وهو يعتبر نظام حديث يعبر عن دولة حديثة وافدة ومغتربة تم استيرادها من الغرب وعليه سندرس هذا النظام السياسي التركي بالتطرق إلى كل مكوناته كالأتي :

1-المؤسسات الدستورية و القانونية:

تتمثل سلطات الدولة ووظائفها و العلاقات التي بينها من خلال دستور 1982 حيث حدد الإطار الذي يحكم عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية بإقراره بالسلطات الرئيسية و مهامها التشريعية و التنفيذية و القضائية ، كنظام حكم للدولة و بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة و وظائف و العلاقات بينها. [2]

السلطة التشريعية: تتكون من المجلس الوطني التركي الكبير TGNAوتشمل مايلي:

سن القوانين أو تعديلها أو إلغائها.

تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء السلطة .

انتخاب رئيس الجمهورية.

---

1 – احمد المسلماني , **حقوق الإنسان في تركيا ' اتجاهات الجدل السياسية الدولية** ' العدد 131' جانفي 1998. ص .196 .

2 – آمال بوساحة ،**المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية – دراسة حالة سوريا منذ 2010** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2013 ، ص49 .

الرقابة و الإشراف على مجلس الوزراء.

تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.

مناقشة و إقرار الميزانية العامة للدولة.

اتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة و إعلان حالة الحرب.

التصديق على الاتفاقيات الدولية.

التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.

يتكون الس من 550 نائبا و ذلك بعد انتخابات 1995 البرلمانية و مدة العضوية فيه 5 سنوات

تتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين بشرط أن لا تقل عن ربع إجمالي الأعضاء ، تبدأ دورته التشريعية كل عام من أفريل إلى سبتمبر و لا تتجاوز إجازته التشريعية 3 أشهر.

يمارس اختصاصاته الإشرافية والرقابية على باقي السلطات بإتباع الطرق المألوفة في النظم البرلمانية ، ووفقا للمادة 76 من الدستور يحق لأي مواطن يتمتع بالأهلية و سنه يتعدى 30 سنة الترشح للعضوية فيه ، كما يقوم الس بمهام رئيس الجمهورية في حال مرض الأخير أو سفره.

1-2-السلطة التنفيذية

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية من ناحية ومجلس الوزراء من ناحية ثانية، إذ يمثل رئيس الدولة الجمهورية التركية وحدة الأمة التركية و يضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة ينتخب مرة : واحدة لمدة 7 سنوات ، له مهام و صلاحيات بموجب الد ستور،نذكر منها ما يلي[1] :

1 – احمد المسلماني ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 26 .

تعيين رئيس الوزراء و قبول استقالته.

الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى و قبول ممثلي الأخيرة بتركيا و التصديق على الاتفاقيات الدولية.

دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد و رئاسته ويتم التوقيع من جانب رئيس الوزراء و الوزراء المعنيين على قرارات رئيس الجمهورية عدا تلك التي يصدرها بموجب الصلاحيات المخولة له دستوريا، وقد حدد دستور 1982 ثلاث هيئات تابعة ومرتبطة برئاسة الجمهورية وهي الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية:

مجلس الدولة للإشراف والمراقبة' المجلس الرئاسي يتكون مجلس الوزراء من الوزراء والوزراء يتحمل السياسية أمام البرلمان ' تتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة أمام البرلمان تتمثل في صنع السياسة الداخلية واقتراح مشروعات القوانين إضافة إلى اختصاصات أخرى منها إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من البرلمان السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الاقتصادية والمالية ' وفي مجال الأمن القومي و إعداد القوات المسلحة للدفاع و الحرب.

السلطة القضائية :

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي و تتولى إدارة الانتخابات و الإشراف عليها إلى جانب مهامه المألوفة،وللعلم فإن الجمهورية التركية استمدت قوانينها الجديدة من قوانين سويسرا و إيطاليا و ألمانيا.

لممارسة وظائفها لها عدة محاكم (مدنية ، عسكرية ،إدارية) أهم المحاكم العليا المحكمة الدستورية،محكمة الاستئناف و مجلس الدولة ، المحكمة العسكرية للاستئناف و محكمة تنازع الاختصاصات القضائية وبالاقتصار على المحكمة الدستورية فإنها تختص فيما يلي :

الإشراف و الرقابة المالية على الأحزاب السياسية.

النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وأحكامها نهائية و لا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إجراء تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء .

المؤسسة العسكرية:

تصبغ صناعة القرار في تركيا الطابع المؤسساتي إلا أن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنه الأقوى في الحياة السياسية لأنه الجيش يعتبر الحامي الأول لعثمانية الدولة التي انبثقت عن إعلان الجمهورية التركية سنة 1923 على يد " مصطفى كمال أتاتورك " إذ تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة و أكثرها تنظيما و تستمد هذه المؤسسة أهميتها من : تنظيمها الداخلي المحكم و تمتعها بالاستقلالية الكاملة في اختيار عناصرها القيادية،وقوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي عام 1982 ،إذ أن الدستور التركي و بشكل غير مباشر يمنح المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الأمن القومي ولذا فإن أي تدخل عسكري لا يعتبر لدى قياداته انقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الأمن القومي.

وإذا ما نظرنا إلى القوات المسلحة التركية داخل الساحة الدولية .ساحة سياسية .يمكن القول أن المجال هو مجال مستقل وهذا المجال المستقل يدعم استقلاليته بجوانب استقلالية أساسية أحدها هو الاستقلالية المالية،و تتمتع أيضا بالاستقلالية القانونية إذ تتمتع هيئة الأركان العامة و القوات المسلحة التركية بمكانة المرجعية الأساسية لكافة المواضيع القانونية و الإدارية وهي هنا بمثابة القائد الأخر للآلية القانونية داخل الدولة[1].

فقد كان الجيش اللاعب الأبرز في صناعة القرار في تركيا و هذا بفضل الأهمية التي اتسما من خلال عدد من الانقلابات و أيضا بفضل الامتيازات التي اكتسبها من الدساتير التي دعمت دوره في الحياة السياسية ، وكانت حجته في ذلك دائما هي

1 – نفس المرجع السابق ، ص 26 .

حماية النظام العلماني و الأمن الوطني ضد المخاطر الداخلية و الخارجية واستطاع الجيش التحكم بمسيرة البلاد السياسية من خلال ثلاث انقلابات فعلية في 1960. 1971، 1980، وكان له دور في إسقاط حكومة **أربكان**1997

1-5-الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية من العناصر المهمة في البيئة الداخلية كونها م القوى السياسية المؤثرة في صناعة القرار السياسي في أي نظام يتصف بالديمقراطية فتركيا عرفت العديد من الأحزاب السياسية التي تطورت على مدى أكثر من 80 عاما من تاريخ إعلان الجمهورية التركية ،غير أن هذه الأحزاب أساسا خرجت من رحم تيارين سياسيين هما" التيار اليساري والتيار اليميني"، حيث كان حزب الشعب التركي الذي أسسه" مصطفى كمال أتاتورك "يقود البلاد منفردا حتى عام 1950 تاريخ صدور قانون التعددية ودخول الحزب الديمقراطي على الخط بقيادة" مندريس " فيما بعد برزت العديد من الأحزاب قسمت و صنفت إلى أحزاب اليسار و أحزاب اليمين و الأحزاب الإسلامية ، ورغم تغير الأسماء و التيارات السياسية و الحزبية والتركية احتفظ اليسار بوجوده عبر حزب الشعب الجمهوري لسنوات طويلة ،غير أنه بعد الانقلاب العسكري في 1980 ترك موقعه لأحزاب أخرى هي حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي ، حزب اليسار الديمقراطي،و حزب الشعب الجمهوري مرة أخرى. أما اليمين الذي مثله الحزب الديمقراطي بزعامة " مندريس "ترك موقعه لحزب العدالة بزعامة " سليمان ديميريل "، و تلاه حزب الوطن الأم بزعامة " توغرت أوزال "في الثمانينات،و حزب الفريق القومي في التسعينات.

أما الحركة الإسلامية التي بدأت طريقها بزعامة نجم الدين اربكان في مطلع الستينات واصلت مسيرتها مع حزب الرفاه الإسلامي ، ثم حزب الفضيلة الذي تمخض عنه حزب العدالة و التنمية و حزب السعادة. وقد على خط الموازنات و المعادلات الحزبية في تركيا الحركة القومية التي حضرت أكثر من مرة بسبب الانقلابات العسكرية، انتهى بها المطاف اليوم عند حزبين هما : حزب الحركة القومية وحزب الوحدة الكبرى .

المطلب الثالث : التهديدات الأمنية الجديدة في تركيا

شهدت بيئة تركيا الأمنية تحولات نوعية من حيث الوقائع حول ما يمثل تهديدا وما يمثل فرصة ويرتبط معنى الأمن بـ "التهديد" ' فيما بعد تعد الفرص الوجه المقابل (التهديد) وموضوعا لاستراتيجيات متداخلة أخرى ، يكون الأمن واحدا منها.وسيرة التحولات العالمية معروفة ، او لدراسات حولها كثيرة ، و تتفق تقريبا على إن زوال مصدر التهديد السابق الاتحاد السوفيتي ، أدى إلى انقلاب أو تحول " كبير في البيئة الأمنية ، وفي طبيعة التهديدات القائمة (أو المفترضة) لتركيا [1]. وبعدما كان مصدر التهديد الرئيس من الشمال –الشرقي(لاتحاد السوفيتي) ، أصبح بفعل التغيرات المذكورة في الجنوب و الجنوب الشرقي ، متمثلا بإيران ، والعراق غير المستقر و المهدد بالتفكك ، و المسألة الكردية في شمال العراق ، وتطورات الوضع الكردي في جنوب شرق البلاد ، والعنف العرقي ، والتطرف الديني ، والعنف المذهبي ، والإرهاب ، وتحديات الأوضاع في الدول العربية وإسرائيل ، بالإضافة إلى استمرار التهديدات التقليدية في جبهة اليونان – قبرص ، وأرمينيا....الخ.

والواقع التغير فيما يعد مصادر تهديد ، قد لا يكون في النوع وإنما في الدرجة إلا ما يخص القوة المهولة للاتحاد السوفيتي السابق ، وإما اليوم فلا تزال وامتداداتها في آسيا الوسطى – جنوب القوقاز مصدرا محتملا للتهديد ، إن لم يكن بالمعنى المباشر ، فبالمعنى الاستراتجي.

وأما المصادر الأخرى فقد كانت موجودة بكيفية أو أخرى ، وما زاد فيها تأثير عن الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) ، بتأثيراته الأمنية و الإستراتجية المتعلقة بأكراد العراق ، من الأطراف الجنوبية و الجنوبية الشرقية للبلاد ، ومن ثم فان على تركيا أن تركز جهودها على تلك المنطقة أكثر مما كانت تفعل في الماضي . على الرغم من معقولية هذا التحديد ، ألا إن ذلك لن يغير كثيرا في القضية الرئيسة لأمن تركيا

---

1 – نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة ،مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998 ، ص110 .

التي تتركز في مستويين : الأول هو الأمن الداخلي، وقد اشرنا إلى بيئته العامة وليس سلوكياته في حيز أخر، وبخاصة ما يتعلق بالعلاقات المدنية – العسكرية الثاني هو الأمن الخارجي أو الدفاع ، وسوف نركز على جانب من جوانبه هنا،كونه يدفع تركيا إلى ممارسة وظيفة أو دور القاعدة الأمنية من التهديدات الخارجية .

إعادة ترتيب الأولويات الأمنية:

ذكرنا إن تركيا لم تغير أولويات الأمنية و الإستراتيجية، و إنما أعادت جدولتها بكيفية سلوكية أولا قبل أن تكون تنظريه أو خطابية،أي أن بعضا أو كثيرا مما يحدث على هذا الصعيد، لا تحدده أوراق و خطط مقدمة للرأي العام، تحت عناوين العقيدة الأمنية و غيرها ، إذا أن الخطوط العامة للسياسات و الاستراتيجيات الأمنية . لا تزال هي نفسها تقريبا ، على الأقل في ما يخص العلاقة مع الغرب[1] .

32

أما ما يتعلق بالجوار ، فانه لا يتغير بكيفية بارزة فحسب ، بل أن ثمة تأكيدا على إبرازه خطابيا و إعلاميا أيضا، هذاأمر مطلوب ، أن يكون في واجهة السياسة و ذاكمتروك بكل ديناميا ته عمقه، بعيدا في ما يتعلق تحولاتهمن الخطاب السياسي و الإعلامي.

1 – نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة ،مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998 ، ص 121 .

الفصل الثاني :

اثر المتغيرات الإقليمية على الإستراتيجية الأمنية التركية

المبحث الأول : المتغيرات الاقليمية

المطلب الأول : الحراك العربي :

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في إثر اندلاع أولى شرارات الحراك العربي التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الحراك العربي تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.

اثر الحراك العربي على تركيا:

أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا:

1- من الناحية السياسية ، أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج ، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليًّا وخارجيًّا. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية –مثل مصر– قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية–العسكرية، وتراجع القيود

الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحًا[1].

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالًا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف . لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته. فتزايدت حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.

2- من الناحية الاقتصادية، تعاني تركيا حاليًا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلى كل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43%

1-صلاح سالم،**أثرالثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية**،شؤون عربية،عدد145،ربيع69.72،2011

لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009.

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من 1 إلى 1.5% لكل منها. كذلك، فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات. وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها 20% عن الفترة نفسها من العام السابق.

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في أبريل 2011.

3- من الناحية الأمنية، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية. كذلك، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية ، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء .[1] فإن دلالة إثارتها تظل لافتة ، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية ، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية ، حال تصاعدها.

ويمكن القول بأن الحراك العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائلة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها واتضح بعد ذلك أنها أنظمة شائخة في داخلها, بما أوجد بيئة أمنية مغايرة اتسمت بحالة من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك , على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنماط التحالفات الإقليمية , وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة.

فقد راهنت تركيا على الحراك العربي , بعدما تيقنت من أنه من الصعوبة بمكان مواجهتها. ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها. ورغم أن تركيا أدركت أن ثمة فرصًا إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصالحها الاقتصادية من جانب, وتعظم من النفوذ والدور

---

1 – ضياء أونيس، **تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية**، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 2012/3 .

الإقليمي لتركيا من جانب آخر, غير أن ذلك كان مصحوبًا بتنامي حدة التهديدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني.

وفي هذا السياق, اضطلعت الاعتبارات الأمنية بدور أساسي في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن, حيث برز المحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين, إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية, ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية, وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصًا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(877 كم), وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية , وبدا القلق التركي واضحًا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا , وأيضًا من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة , أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

كما اعتبرت تركيا وفقًا لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة المساندة لعمليات التغيير في المنطقة , فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية, خصوصًا أن الانتخابات التي أجريت في دول الحراك العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مقاربات أكثر عدائية حيال إسرائيل.

ارتبط بذلك أيضًا أن النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة, لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر علاقات تركيا مع سوريا بفعل الثورة السورية, ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقات مع

إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية, هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها, بخلاف الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية.

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقات مع دول الجوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا الحراك العربي وذلك من خلال تأكيد عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضد أي من هذه الدول إلا في إطار موقف دولي موحد,بيد أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

وقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية(F4) تحدّيًا كبيرًا بالنسبة لتركيا, ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة. هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التي تصب لصالحها مقارنة بسوريا أو حتى كل من إيران والعراق, باعتبارهما داعمتين للموقف السوري, وإنما أيضًا لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي, بل وتمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين: تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية, حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديديات أمنية بالنسبة لتركيا, وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا. وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية, ومساندتها المادية والعسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعًا ثانويًّا بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر. هذا الصراع لم يكن المكون الطائفي غائبًا عنه, فتركيا تنظر إلى ذاتها

باعتبارها القوة السنية الأكبر, وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وجد الشيعة في المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للعراق الذي سبق لرئيس الوزراء التركي أن وجه لرئيس الحكومة العراقي نوري المالكي اتهامات بأنه يحمل رؤى طائفية, فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق. هذا الاصطفاف الحاد أفضى إلى تقارب تركي خليجي, في مواجهة محور سوريا – العراق – إيران [1] .

وفيما يتعلق بالملف الثاني, فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية, وما خلقته من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد, وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء, حيث باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية, وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب السعودية والقطرية بتقديم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية. وبدأت تركيا منذ منتصف مايو الماضي في تكثيف دعمها إلى الجيش السوري الحر, حيث باتت أجهزة الاتصالات والمساعدات التقنية واللوجستية تتدفق عبر الحدود التركية, تبعتها خطوات متقدمة على صعيد تزويد المعارضة بأسلحة متقدمة وذخائر وقذائف مضادة للدبابات, وهو ما بات يثمر عن نتائج ملموسة على صعيد المواجهة مع الجيش السوري.

هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية, بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوسلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين,مما أفضى

---

1 – المرجع السابق ذكره ، ص 38 .

إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا, وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا, ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

كما أن ثمة معلومات كشفت عن تقديم السلطات السورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي(الفرع السوري لحزب العمال) لمعاودة النشاط في المناطق الكردية, بما في ذلك تجنيد المزيد من المقاتلين. كما سمحت السلطات السورية بانتخاب هيئات تمثيلية شعبية في المدن والبلديات الكردية تحت مسمى الإدارة الذاتية, فضلًا عن افتتاح مراكز ثقافية محلية لتعليم اللغة الكردية, وسمحت السلطات السورية كذلك بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق.

إن هذه التطورات في مجملها أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي, لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حال السيولة والاضطراب التي يتسم بها المشهد الإقليمي, وتأثيرات ذلك على المصالح التركية, وإنما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الاستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا, وذلك في ضوء تطورين أساسين: أولهما تعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سوريا وذلك فيما يطلق عليه الأكراد كردستان الغربية. وثانيهما تمثل في الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني, على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية, مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري[1].

المطلب الثاني : المسألة السورية

فقد حاولت القيادة التركية آنذاك أنّ تأخذ دور الوسيط بين الطرفين، وذلك انطلاقا

---

1 – المرجع السابق ذكره ، ص 38 .

من مصلحتها الاستراتيجية في تماسك البيت السوري وعدم انفراط عقده ، فقدمت رزمة من النصائح والمقترحات للقيادة السورية مثل إلغاء محاكم أمن الدولة والسماح بالتعليم الديني، واقتفاء أثر التجربة التركية في التعددية الحزبية محاولةً تفهيم "نظام الأسد وحكومته" آنذاك بأن تعدد الأحزاب لن يفضي إلى انهيار سورية بل سيحميها.

وفي هذا الشأن قالت تركيا على لسان وزير خارجيتها الأسبق أحمد داوود أوغلو بعد لقائه مبعوث القيادة السورية الخاص "العماد المتقاعد حسن تركماني:" أكدنا على أن الدعم التركي لسورية متوقف على رغبة الحكومة السورية في تبني إصلاحات شاملة، وقد فصلنا اقتراحاتنا من قبل، حتى إننا نقلنا مقترحاً مكتوباً إلى دمشق حول كيفية العمل على استقرار الأوضاع في البلاد .

ومع ارتكاب قوات نظام الأسد الأمنية مجزرة الحولة بريف حمص أواخر عام 2011، التي قُتل فيها ما يزيد على 108 أشخاص، بينهم على الأقل 49 طفلاً قامت تركيا بطرد البعثة الدبلوماسية السورية وقطع العلاقات نهائياً مع القيادة السورية، وهو الموقف الذي جاء مواكباً للموقف الدولي حيث تم طرد السفراء السوريين من عدة دول غربية وآسيوية ومنها اليابان أيضا.

وبعد ذلك وقفت تركيا بشكل علني وواضح إلى جانب الشعب السوري وقواه الثورية والمعارضة فاتحة ذراعيها للنازحين السوريين الذين اضطروا لمغادرة بيوتهم الأصلية نتيجة الحملات العسكرية المسعورة "لنظام الأسد[1]."

ومنذ ذلك التاريخ تعمل القيادة التركية على مساعدة قوى الثورة والمعارضة السورية على تغيير نظام الأسد في سورية وتحقيق مطالب الشعب السوري في التغيير والإصلاح، لكن ذلك لم يتحقق إلى الآن لأسباب داخلية ناشئة من طبيعة القوى الثورية والمعارضة السورية وتناحرها، وأخرى خارجية تتعلق بالخوف الدولي على أمن إسرائيل وصعود التيارات الإسلامية حال انتصار الثورة السورية وتغيير النظام القائم.

1- وكالة الأنباء الكويتية – كونا –تركيا تطرد البعثة الدبلوماسية السورية من أراضيها ردًا على مجزرة الحولة
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2244089&language=ar

ويقول المستشار السياسي لدى أنقرة الدكتور علي باكير في مقابلة مع المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام في هذا الإطار: "لم يكن لدى تركيا الكثير من الخيارات عند بدء الثورة، فقد كان يُنظر إليها على أنها أنموذج، وكانت قوتها الناعمة في أوجها وقد دعمت حينئذ الشعوب العربية في ثوراتها في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن أي موقف مغاير أو داعم "لنظام الأسد" كان سيحطم قوتها الناعمة ويسلبها موقفها الأخلاقي ويقوض من مصداقيتها وشعبيتها"

وبعد خمس سنوات من انطلاق الثورة السورية ووقوف تركيا إلى جانبها وجدت الأخيرة نفسها محاصرة من كل الاتجاهات (روسيا القيصرية – إيران الصفوية – أرمينيا العدو اللدود – اليونان العدو التقليدي) ولا تكاد تجد لها عمقاً آمناً سوى في سورية المشتعلة في حروب متعددة تثير الخوف لدى الجانب التركي خاصة بعد إعلان الأكراد السوريين لإقليم ذاتي جنوب تركيا ذات الحساسية العالية لهذا الملف بالذات أواخر العام الماضي.

وقد بدت ملامح التغير في السياسية التركية نحو المسألة السورية تطفو على السطح منذ أواخر العام 2014م، وذلك عندما قال الرئيس التركي السابق عبد الله غول لسفراء أتراك أثناء لقاء معهم في أنقرة: "علينا أن نعيد تقييم دبلوماسيتنا وسياستنا الأمنية نظرًا إلى الوقائع في جنوب بلادنا، وندرس ما يمكن أن نفعله للخروج بوضع يخدم الجميع في المنطقة .

ويمكن حصر أسباب التغيّر في الإستراتيجية التركية إلى الأسباب الآتية :

1- خارطة التحالفات الدولية لا تصب في المصلحة التركية

لم تكن تركيا الدولة الوحيدة التي دعمت الثورة السورية، فكان إلى جانبها دولة قطر الذي أخذ دورها بالتراجع، لمصلحة الدور السعودي الذي برز بتدخل عميق في تشكيلات المعارضة السورية ، ومن ثمّ تراجعه وضعفه هو الآخر بعد الغرق في المستنقع اليمني بعد عاصفة الحزم .

2-خذلان الحلف الاميركي بدأ يزداد التقارب الروسي الإيراني وحتى الأميركي المفروض أنّه الحليف التاريخي لتركيا ولكنه خذلها في مواقف عديدة، منها دعمه لحزب (BYD) الكردي الذي تعتبره أنقره فرعا لحزب (PKK) التركي والتي تصنفه على قائمة الإرهاب، إضافة إلى وقوفه ضد مشروع تركيا الهادف إلى إقامة مناطق آمنة في سورية .

- 3 - الضغوط الداخلية

تخوض القيادة التركية ممثلة بحزب العدالة والتنمية حربا سياسية في الداخل وخاصة مع أحزاب منافسة لا تشاطرها نفس الموقف المعارض للقيادة في سورية، برزت مظاهرها في إعادة الانتخابات البرلمانية نهاية العام 2015، كما تخوض حربا معلنة مع ما يسمى الكيان الموازي منذ العام 2013 أيضا.

-4- عدم وجود حلفاء حقيقين يمكن الاعتماد عليهم فيما يتعلق بالمسألة السورية

والمقصود بالحلفاء هنا الدول بالدرجة الأولى، والفصائل الثورية العاملة على الأرض في الدرجة الثانية؛ فالواقع السياسي والعسكري تجاه قوى الثورة والمعارضة مشتت منقسم على نفسه والتحالفات والتوازنات تتغير بحيث أصبح من الصعب على تركيا الاعتماد على هذا الوضع المنقسم .

المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب (داعش) :

كان دخول تركيا الحرب ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" إلى جانب التحالف الدولي المكون من خمسين دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية هو التغير الثالث في السياسة التركية بعدما أحجمت عن المشاركة لمدة عامين تقريبا في الطلعات الجوية ضد "التنظيم" وقد وضعت آنذاك ثلاثة شروط لضرب "التنظيم" وهي:

1- أن تشمل عمليات التحالف الدولي نظام الأسد في سورية

2- أن تشمل العملية إقامة منطقة "آمنة" أي حظر طيران شمال سورية

3- تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها لمواجهة نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية معاًولكن تركيا تعرضت نتيجة لموقفها الرافض المشاركة بالتحالف الدولي ضد "التنظيم" آنذاك إلى حملة إعلامية شعواء من وسائل إعلام غربية وأميركية، فعلى سبيل المثال فقد نشرت وكالة رويترز مقالا بعنوان "العزوف التركي يعوق الخطط الأميركية لبناء تحالف ضد الدولة الإسلامية[1].

في حين نشرت "النيويورك تايمز" خبرًا ادّعت فيه أن تركيا هي أكبر مصدر للمقاتلين المتجهين للقتال في صفوف "تنظيم الدولة الإسلامية" وغير ذلك كثير.

ولكن مجموع الأسباب السابقة التي تمّ ذكرها بداية البحث جعلت تركيا تتخلى عن جزء من شروطها للدخول في الحرب ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" إلى جانب التحالف الدولي، وبالتأكيد فقد ضمنت تحقيق جزء من شروطها أيضا، وأهمها ضمان إخلاء "الكرد" من غربي نهر الفرات وإقامة منطقة آمنة غير معلنة عززتها تصريحات مسؤولين أتراك ويصدقها الواقع الحالي بعد دخول الجيش التركي إلى منطقة جرابلس وما حولها في عملية أطلق عليها درع الفرات.

وحققت أنقرة من خلالها بعض الشروط التي أعلنتها لدخول قواتها البرية مع التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة"، وأظهرت أن الانقلاب جرت رياحه بما لا تشتهيه السفن الأمريكية حيث صرح مسؤولٌ تركيٌ لصحيفة "حرييت" التركية أن الأمريكيين -خلال مناقشة الخطة معهم- أبدوا تحفظهم، معتبرين خطة أنقرة "غير عملية"، في ظل ما سموه نقص أعداد "المقاتلين المعتدلين" اللازمين لتحرير جرابلس، خاصة أن الخطة تعتمد بشكل رئيس على القوات الخاصة، وقائدها "العميد سميح ترزي" الذي قتل خلال مشاركته في الانقلاب الفاشل.

---

1 - القدس العربي - **خبراء :سياسات أمريكا أحد أسباب ظهور داعش.**

http://www.alquds.co.uk/?p=223071

- أكراد العراق و المصالح التركية

شعرت تركيا ، شأنها شأن كل بلد مجاور للعراق ، بأن مصالحها تزعزعت بفعل النزاع فيه. كان الوضع المضطرب في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة مصدرا لعدم الاستقرار وللفرص على حد سواء بالنسبة لأنقرة ومنذ انتهاء حرب الخليج عام 1991، وجدت تركيا نفسها أكثر ضلوعا في الشؤون العراقية . وكانت إقامة منطقة حظر الطيران في أجواء شمال العراق ، والتي مكنت الطائرات البريطانية والأميركية العاملة من القاعدة الجوية التركية في "انجر ليك" من التحليق في دوريات روتينية فوق الإقليم دفاعا عن الأكراد ، مما ساعد على جعل أنقرة دعامة دائمة لسياسة احتواء الرئيس العراقي السابق صدام حسين الأميركية . ومع ذلك، فسلسلة الأحداث غير المتوقعة التي أطلقتها الحرب الراهنة في العراق تثير بعض المخاوف والقلق لدى القرار الأتراك والجماهير التركية على حد سواء ، ويمثل الوضع الراهن أزمة بالنسبة لأنقرة ، فهي بسبب قربها مدفوعة إلى التحرك في العراق دفاعا عن مصالحها ، وفي الوقت نفسه تحذر وتتحفظ خشية توريط نفسها فيما يبدو أنه مستنقع[1].

وتتقاسم تركيا والولايات المتحدة أهدافا أساسية في العراق فكلتاهما تفضلان بقاء العراق موحدا وألا يتفتت إلى جيوب أو دول على أساس عرقي أو طائفي وكلتاهما تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وكذلك على درجة كافية من القوة المكافئة لقوة إيران في المنطقة مستقبلا ، ولا تود الولايات المتحدة ولا تركيا أن ترى ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية الأصولية في العراق.

---

1 - الكيلاني، **تركيا و العرب،دراسة في العلاقات العربية التركية**، أبو ظبي :مركز الدراسات و البحوث . الإستراتيجية ،سلسلة دراسات إستراتيجية ،1996 ص 120 .

ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا . ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين: الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق ، والثاني ، وهو الأهم، خفض أثر العدوى على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين؛ هذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق ، وهي إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد ، وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط في قلبه ، أو الاستقلال بشكل مباشر. مع وجود عدد يقدر بإثني عشر مليون مواطن من أصل كردي داخلها ، تضم تركيا أضخم مجموعة من الأكراد المقيمين في المنطقة ، وتتوجس تركيا من تأثير الأكراد العراقيين المتمردين بسبب تجربتها مع سكانها الأكراد الذين تمردوا في مناسبات عدة منذ بدايات الجمهورية التركية عام 1923، وتميزت فترات الهدوء بنشاط سياسي واسع وتعبئة للقاعدة الجماهيرية بهدف تحدي الدولة وقد انهارت آخر حركة تمرد عام 1999عندما قبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وسجن وأتاح انعدام الاستقرار في العراق ، أولا إبان الحرب العراقية الإيرانية ثم عقب حرب الخليج وفترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ، لحزب العمال الكردستاني استخدام أراضي الشمال كمنطلق لشن غارات داخل تركيا وكملاذ من الهجمات المضادة التركية . ونتيجة لذلك ، حرصت أنقرة ، وعلى الأخص في ذروة تمرد الأكراد في أواخر الثمانينات والتسعينات ، على التعاون مع بغداد لتدبير غارات عبر الحدود بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني . ورغم تراجع حزب العمال الكردستاني إلى شمال العراق عقب هزيمته عام 1999 والإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد ، بقي الحزب قوة قتالية قادرة على إثارة مشاكل لقوات الأمن التركية ، والواقع أنه تخلى عن وقف إطلاق النار في صيف 2004 واستأنف القتال ، مما أدى إلى صدامات عديدة منذ ذلك الحين ، إلا أن الحزب الذي شهد فرار كثير من عناصره وانشقاقات داخلية لم يعد يمثل نوع التهديد الملموس للجمهورية التركية الذي كان يمثله في أيامه الأولى ، وينجم تقلص هذا التهديد

بصفة أساسية عن الإصلاحات التي ولدتها عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والتي زودت أكراد تركيا بوسيلة بديلة لتحقيق حد أدنى من التعبير الثقافي كما أن التمرد الذي استمر خمسة عشر عاما ترك أثرا كبيرا على السكان المدنيين الأكراد في المنطقة وهم لا يريدون استئناف هذا التمرد ، ولا يعني تقلص التهديد الكردي أن النشاط السياسي في صفوف الأكراد قد انحسر' بل إنه يبقى مصدرا دائما للقلق بالنسبة للصفوة السياسية التركية– سواء من أنصار أو من غير أنصار كمال أتاتورك ، فعلى سبيل المثال ، تميزت احتفالات عيد النوروز التقليدية عام 2005 التي يقيمها أكراد تركيا بكثير من كلمات . وخطب التحدي والتبجيل لأوجلان المسجون[1] .

ورغم هذه التطورات ، لا يزال الخوف من أثر العدوى العراقية يطغى على تفكير حكومة أنقرة . وقد صدر أحدث وأصرح تعبير علني عن هذا القلق عن رئيس الوزراء التركي السابق بولنت أجاويد الذي دافع عن تدخل عسكري تركي في شمال العراق ليس لمجرد مساندة التركمان هناك وإنما أيضا للحيلولة دون حدوث ما تراه تركيا تطورات أخطر، وأشار أجاويد إلى أن الأكراد في العراق ينظمون أنفسهم سياسيا، فقال إنهم:

يريدون إنشاء حزب سياسي قوي يضمهم جميعا، وسينجحون في ذلك ، وهم أيضا يفكرون في إنشاء حزب كردي موازي في تركيا وقد ينجحون في ذلك ، وبعد النجاح في ذلك ، سيتساءلون لماذا نعيش في إقليمين منفصلين. وبعد تطور سياسي سيطلبون من تركيا التنازل عن أراض.

إن لدى الأكراد العراقيين تاريخ من التمرد على الحكومة المركزية في بغداد وهناك وشائج قبلية وعائلية وتاريخية قوية تربط بين أكراد البلدين عبر الحدود الدولية التركية–العراقية ، وبعد حرب الخليج عام1991،انتهى الأمر بأن نصف مليون

1– المرجع السابق ذكره ، ص 47 .

لاجئ كردي هربوا من معاقبة صدام حسين إلى الحدود التركية (مليون آخر هربوا إلى حدود إيران) . ووافقت أنقرة على عملية عسكرية أميركية- بريطانية (أطلق عليها عملية بروفايد كمفورت) لفرض منطقة حظر للطيران في أجواء شمال العراق ورغم أن المهمة أتاحت للأكراد العراقيين العودة إلى ديارهم ، فإنها قدمت أيضا المجال لبدايات تكوين دولة كردية في شمال كردستان ، إلا أن التنافس في صفوف الأكراد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أعاق هذا التطور وأتاح الفرصة لأنقرة كي تؤلب فصيلا على فصيل آخر. واحتفظت تركيا بوحدة من القوات المسلحة يتراوح قوامها بين 1200 و1500 جندي في شمال العراق لمراقبة حزب العمال الكردستاني والأحزاب الكردية العراقية وميليشياتها،وحتى بعد أن احتلت الولايات المتحدة العراق، ظلت القوات التركية هناك بموافقة واشنطن .

المبحث الثاني: علاقة الإستراتيجية الأمنية التركية بصانع القرار

المطلب الأول :أبعاد الإستراتيجية الأمنية التركية

يرى الباحث أن تركيا بدأت تستشعر قوتها الإقليمية، وبدأت تبحث لنفسها عن دور إقليمي، بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2003 م، أخذت بالعمل بمفهوم البدائل الممكنة والذي تبحث بموجبه الإستراتيجيات الجديدة أو المستجدة والتي حددت الدور التركي لإقليمي معتمدة على الأهمية الإستراتيجية التي تميزها وهي:

أ الموقع الجغرافي والثنائية القارية(آسيا وأوروبا)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا أحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البسفور والدردني [1]

يشكل هذا الموقع الإستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته" أو راسيا"، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث(آسيا، أوروبا، إفريقيا) حيث تصل ما بين القارة الآسيوية والأوروبية ، تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل ، والتي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول 1,600 كلم2 والعرض 800 كلم2 'تحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالمياً من حيث المساحة ، وهي محاطة بالبحار من ثلاث جوانب : بحر إيجة إلى الغرب ، والبحر الأسود في الشمال ، والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب ، إضافة إلى بحر مرمرة

---

1 – مجلة السياسة الدولية، محمد فايز فرحات،" **مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا**"، .العدد167 ، كانون ثاني / يناير 2007 م، ص116

في الشمال الغربي من تركيا. تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية ، بعد احتلال العراق ، وتزعزع علاقتها بإسرائيل ، ولعب دور القوة الموازية لطموح إي ا رن الإقليمي ، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم ، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة. وعليه يمكن القول بأن الموقع الجيو استراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية ، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ، ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة[1].

ب – البعد العسكري

يمكن القول أن تركيا تسعى منذ فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك . كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك استثمارا للأحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها

كما شكلت بموقعها الجيو استراتيجي ، قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي ، وما وضع صواريخ باتريوت حالياً على الحدود بين تركيا وسوريا إلا تعبيرا عن هذا الاهتمام.

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية أو التابعة لحلف شمال الأطلسي)، ونشر القوات ، مع تدريبها على أعمال القتال في

---

1 – المرجع نفسه ص 51 .

كافة أنواع الأراضي . وبخاصة الجبلية ، والزراعية منها ، وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية ، هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا على[1]

* التحكم بمضيق البسفور والدردنيل البحريين ، ذوي الأهمية الإستراتيجية، المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.

* تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول ، أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب، أي أن تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

* توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

* توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ، ونظم التسلح البحرية ، وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي:

– مجموعة مصانع القوات المسلحة والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسة لنظم التسليح المختلفة .

– مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

---

1 – عصام فاعور ملكاوي' **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**'الخرطوم، السودان2013' ص 19

المطلب الثاني : علاقة الإستراتيجية الأمنية بصانع القرار

سعى اردوغان في السياسة الخارجية إلى إيجاد الدعم نحو قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي ، وكذلك عمل على تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوربا ، كما أنه استطاع أن يكسب شرعية لتشكيل حزب سياسي خاص به هو حزب العدالة والتنمية كحزب وطني لا يقوم على أساس الأقلية أو العرقية أو الدينية ، وهذا ما مكن الحزب من تجنب كثير من المسائل المتعلقة بالعلمانية كالحجاب وغيره والالتفات إلى قضايا اكبر تتعلق بالإصلاحات الداخلية وإيجاد دور إقليمي مؤثر لتركيا . ولا شك إن اعتماد قيادات حزب العدالة والتنمية أساليب جديدة في العمل تتجنب أي مواجهة مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم أعطاء مبررات لتكرار ما حدث في عام 1977 قد أضفى لها النجاح فجاء شعار المؤتمر التأسيسي في 2001 للحزب تحت عنوان (العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع) كما أعلن زعيم الحزب في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام ، إذ يعد العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي وأعطى تصور واضح للعلمانية الذي يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية كما أكد اردوغان على مرجعية " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية .وفي هذا الإطار أكد عبد الله غول الرجل الثاني في الحزب بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب بقوله : "إن حزبنا ليس حزباً دينياً ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسستينا محجبات وسافرات ملتحون وغير ملتحين إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة ، بخدمة هدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم [1]

وفي شخصية مثل اردوغان لها كاريزما واضحة ومواقف إسلامية بارزة وجدنا تعاطفا عربيا واضحا معه ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.

---

1 – كركوكي، جمال كمال إسماعيل،(2008) ، **أزمة الرئاسة التركية 2007** ، مجلة دراسات إقليمية. –230.مركز دراسات الإقليمية ، جامعة الموصل العدد .(10) ص207–208

فمن هنا نستنتج العلاقة بين الإستراتيجية الأمنية التركية بصانع القرار المتمثلة في شخصية الزعيم رجب طيب اردوغان بحيث حاول السيطرة على الأزمات في منطقة الشرق الأوسط أو لنقل محاولة إيجاد الحلول المناسبة لكل ما قد يهدد تركيا في محيطها الإقليمي .

أما فيما يخص الأمن القومي فتركيا تحاول جاهدة في الحفاظ على أمنها القومي من خلال عدة سياسات و إستراتيجيات نذكر منها تصفير المشكلات ، بالإضافة إلى سياسة الدبلوماسية المتناغمة ، لأن تركيا تأخذ على عاتقها إيجاد حل ولو مؤقت لما يحدث في العراق و سوريا من التطرف الإسلامي ، الذي ظهر في شكل مجموعات و حركات إرهابية تقاتل باسم الإسلام و المسلمين، خاصة في الآونة الأخيرة من القرن الحالي فإن النظام السياسي هو نظام علماني يفصل بين السياسة و الدين ،فالنظام السياسي في تركيا نظام جمهوري ديمقراطي برلماني قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على العلمانية الاتاتوركية المحمية بالجيش،وبالتالي فهو نظام متشدد تجاه الدين والرموز الدينية في بلد شكل تاريخه مركزا للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدة قرون[1] .

1 – د.السرجاني راغب **'قصة اردوغان** 'القاهرة أقلام للنشر والتوزيع 2011. الطبعة الأولى ص 180–181

الفصل الثالث

انقلاب يوليو 2016

المبحث الأول : المحاولة الانقلابية التركية في 15 يوليو 2016

المطلب الأول : بداية الانقلاب

منذ إنشاء الدولة الحديثة في تركيا في عام1923 ، نظمت القوات المسلحة التركية ثلاثة انقلابات عسكرية (في الأعوام 1960 و1971 و1980)، وتدخلت في عام 1997 عن طريق مذكرة عسكرية وقد اعتبر الجيش نفسه الوصي على الدولة التركية العلمانية المنشأة في عهد مصطفى كمال أتاتورك .وجرت محاكمات إرغينكون في السنوات التي سبقت محاولة الانقلاب عام 2016، والتي تعتبر محاولة من القادة المدنيين في تركيا تحت قيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لفرض الهيمنة على الجيش.

احتجز عدد من ضباط الجيش التركي رئيس الأركان التركي خلوصي آكار حيثُ كان مصيره مجهولاً وتم تحريره فيما بعد ، بينما توقف التلفاز التركي الرسمي عن البث بعد فترة من إعلان الانقلاب رسمياً، وأعلن الجيش التركي منع التجوال في كافة ارجاء تركيا، وقد نقلت قناة الجزيرة عن توجه طيب أردوغان من أنقرة الى إسطنبول، وتم إجراء مكالمة عبر برنامج فيس تايم معه، حيث طمأن المواطنين وطلب منهم الخروج إلى الشوارع والمطارات لرد الانقلاب وسادت حالة من الغموض بشان الوضع في تركيا بعد أنباء تحدثت عن محاولة للانقلاب العسكري في البلاد. وقد ذكر بيان منسوب للجيش التركي إنه تولى السلطة في البلاد، فيما أكد رئيس الوزراء بن علي يلدريم أن هناك "محاولة غير شرعية" تقوم بها "مجموعة" داخل الجيش، في وقت ذكرت فيه مصادر إعلامية إن جماعة فتح الله غولن تقف وراء هذه المحاولة الانقلابية.

وأضاف بيان الجيش أنه تولى السلطة "للحفاظ على الديمقراطية"، وأن جميع العلاقات الخارجية الحالية للبلاد ستستمر، لكن مصدراً بالرئاسة التركية قال إن البيان الذي صدر باسم القوات المسلحة لم يكن مصرحا به من قيادة الجيش التركي ومن جهته قال رئيس الوزراء بن علي يلدريم في تصريحات لمحطة إن تي في

القناة التليفزيونية الخاصة "إن بعض الأشخاص نفذوا أعمالا غير قانونية خارج إطار تسلسل القيادة.. وإن الحكومة المنتخبة من الشعب لا تزال في موقع السلطة. وهذه الحكومة لن ترحل إلا حين يقول الشعب ذلك". يأتي هذا، فيما أفاد مراسل قناة الجزيرة بقطع حركة المرور فوق جسري البوسفور بين قارتي آسيا وأوروبا، فيما كانت مقاتلات تحلق على علو منخفض فوق أنقرة.

وأظهرت لقطات نشرتها وكالة "دوغان" للأنباء عمليات تحويل السيارات والحافلات فوق الجسر، فيما أظهرت محطة قناة "سي.إن.إن. تورك" مركبتين عسكريتين ومجموعة من الجنود يصطفون عند مدخل أحد الجسرين في كبرى مدن البلاد[1] .

لكن وكالة "سي ان ان" الأمريكية أعلنت في خبر عاجل اختباء الرئيس التركي طيب اردوغان وانه في مكان آمن. وانتشرت الآليات ومئات من الجنود في الطرقات ومداخل المدن. ولا تزال المناوشات وإطلاق النار يُسمع في مناطق مختلفة وأصدرت السلطات التركية قرارا بحجب موقعي الفيسبوك و تويتر عن البلاد.

كما نقلت وكالة رويترز الإخبارية عن وقف الرحلات المدنية من وإلى مطار إسطنبول، وفي وقتٍ سابق قالت صحيفة يني شفق التركية في يوم الجمعة 15 يوليو 2016 إن جماعة غولن المعارضة تحاول الاستيلاء على رئاسة الأركان التركية.

ولقد شوهدت طائرات تحلق في سماء العاصمة التركية فيما سمع إطلاق نار متقطع في مناطق مختلفة كما أطلقت مروحيات النار على مبنى المخابرات التركية.

وقال شاهد من وكالة رويت رز الإخبارية، مساء الجمعة، إنه سمع دوي إطلاق نار في العاصمة التركية أنقرة، إضافة إلى انتشار مكثف لقوات الأمن والجيش في شوارع العاصمة التركية أنقرة وإسطنبول وأظهرت لقطات نشرتها وكالة دوجان للأنباء

---

1 – سلسلة مقالات مايكل روبين المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية والمتخصص في تركيا حول تحميل أردوغان المسؤولية، وتمنياته بنجاح الانقلاب في/https://www.aei.org/scholar/michael-rubin

عمليات تحويل السيارات والحافلات ، فيما تحلق طائرات حربية وطائرات هليكوبتر في سماء أنقرة.

وظهر أردوغان في خطاب تلفازي يوم 16 يوليو صباحا ، وقال : إن "التحرك العسكري خيانة". وتعهد أردوغان بتطهير الجيش قائلا:" هؤلاء الذين قادوا الدبابات عليهم العودة من حيث أتوا ." ووصف قادة الانقلاب بـ "الخونة.

المطلب الثاني : الموقف التركي من الانقلاب 2016

انهماك النظام التركي الآن في معركته الداخلية وجعلها أولويته التي يقاتل حتى يكسبها ، إلا أن المسؤولين الأتراك قاموا بتقيّيم المواقف سواءً كانوا داعمين أو متخاذلين ، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على الانعكاسات داخلياً وخارجياً على تركيا بعد محاولة الانقلاب

– مثلت محاولة الانقلاب فرصة ذهبية للحكومة التركية لتطهير مؤسساتها من الكيان الموازي المحسوب على جماعة فتح الله كولن ، فخلال ثلاثة أيام تم اعتقال عدد كبير من المشاركين في الانقلاب من بينهم رجال شرطة وجيش وآخرين في السلك القضائي ، وحكام أقاليم، جل هؤلاء كان محسوباً على الكيان الموازي، لكن هذه الفرصة لا تزال محفوفة بالمخاطر رغم نجاحها حتى الآن، وربما لهذا السبب طلب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من الشعب البقاء في الشوارع حتى إحكام السيطرة بالكامل[1].

هذه الخطوة كان يسعى لها أردوغان منذ فترة طويلة لكنها كانت شبه مستحيلة خاصة في ظل الحديث عن تفرد الرئيس التركي بالحكم وإحكام سيطرته بالكامل على البلاد مما أثار موجة من المعارضة الشرسة ضده، لكن وقوع الانقلاب كشف العديد من الخلايا النائمة للكيان الموازي لذلك سهل عملية التطهير بالكامل وكذلك منح

1 – عماد يوسف قدورة.**الانعكاسات الاولية لمحاولة الانقلاب**.المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات يوليو 2016 ص4–5

الرئيس شرعية في إتمام هذه الخطوة خاصة في ظل رغبة عدد كبير من الشعب التركي بالتطهير.

– ضربت المعارضة التركية مثالاً رائعاً في الحفاظ على الديمقراطية من خلال رفضها للعملية العسكرية التي قام بها الانقلابين معتبرة أن هذا الأمر انقلاباً عسكرياً يجب رفضه، وأعلن رؤساء الأحزاب السياسية الثلاث الأكبر في البرلمان التركي تضامنهم مع حكومة بن على يلدرم ووقوفهم بجوار الحكومة المنتخبة لحين انتهاء هذه الأزمة، هذا الموقف من فرقاء العدالة والتنمية السياسية قوبل بترحاب كبير في الأوساط السياسية ومن حكومة يلدرم على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء في أول لقاء له في البرلمان بعد الانقلاب الفاشل للقول بأن المعاملة بين الحكومة والمعارضة ستختلف في المرحلة المقبلة، مما يعني أن ثمة توافقاً سياسياً كبيراً سيكون في الفترة المقبلة بين تلك الأحزاب بعد تنازل العدالة والتنمية الحاكم عن بعض صلاحياته رداً على هذا الموقف.

أيضا عندما سُئل الرئيس التركي في لقائه الجماهيري بعد يوم على الانقلاب عن ضرورة إعادة أحكام الإعدام للتخلص من الذين قاموا بمحاولة الانقلاب، قال: هذا الأمر سيكون بالتوافق بين الحكومة والأحزاب المعارضة في البرلمان، مما يشير إلى رغبة من النظام الحاكم في التعاون مع الخصوم السياسيين في سبيل الحفاظ على المسار الديموقراطي.

– رغم الحاجة الماسة في تلك المرحلة للحزم الشديد والذي يتطلب رئيساً بجميع الصلاحيات حتى يتمكن من فرض السيطرة بالشكل الكامل على البلاد استناداً للدستور، إلا أنه من المتوقع أن يتنازل الرئيس أردوغان (مؤقتاً) عن فكرة تعديل الدستور داخل البرلمان والبقاء على حالة التوافق السياسي التي ظهرت في وقت محنة الانقلاب العسكري خاصة كون عدد من الأحزاب السياسية المعارضة ترفض التعديلات الدستورية التي يريد إقرارها الرئيس التركي ومن ثم سيسعى الرئيس إلى التهدئة السياسية مع تلك الأحزاب والبعد عن أي خلافات حتى يتمكن من وأد خلايا

الانقلاب العسكري بالكامل وتطهير جميع المؤسسات من جماعة كولن الخصم اللدود لأردوغان.

أيضا من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من الحريات السياسية والإعلامية، وتغيير الخطاب السياسي للحزب الحاكم خوفاً من تكرار ما حدث في 15 يوليو من قبل مؤسسات أخرى غير عسكرية، وبدلاً من أن يتحول الأمر إلى انقلاب عسكري يتم العمل على إفشال الدولة وتعطيل مسارها عبر التظاهرات والإضرابات والحركات الاحتجاجية، من هنا لابد وأن يكون هناك مقابل سياسي تدفعه حكومة أردوغان للشعب التركي جراء ما قاموا به في حماية الديمقراطية وحماية الدولة وأركانها من الانهيار الذي كان مخطط له إذا ما نجح الانقلاب.

الانعكاسات على الأمن التركي :

أبرزت محاولة الانقلاب العسكري في تركيا تحديات أمنية جوهرية، وقد تكون لأحداثه وتطوراته انعكاسات مؤثرة في الوضع الأمني التركي عمومًا، أهمها:

1. الحرب على الإرهاب وحزب العمال الكردستاني : من المرجح ، على المدى القريب ، تأثّر الوضع الأمني التركي سلبيًا بسبب مقتل خبراء في الإرهاب ، واعتقال مسؤولين أتراك كبار مسؤولين عن جبهة سورية و التنظيم الإرهابي" داعش".فثمة تقارير عن أنّ خبراء أتراك مهمّين في قسم مكافحة الإرهاب قد قتلوا على يد الانقلاب عبر قصف منشآت قوات الأمن الخاصة في غولباشي قرب أنقرة وفي أماكن أخرى . كما حدث هجوم أيضا على مقرات وكالة الاستخبارات الوطنية فضلًا عن مشاركة قادة في الحدود الجنوبية مع سورية في الانقلاب مثل آدم حودوتي قائد الجيش الثاني المسؤول عن الأمن على طول الحدود مع سورية والعراق ، والجنرال إردال أوزتورك قائد الجيش الثاني في مدينة إسطنبول التي تعرضت لعدة هجمات من التنظيم الإرهابي" داعش" ’وقائد قاعدة إنجرليك الجوية التي يعد دورها حاسمًا في الحرب على التنظيم الإرهابي " داعش " في سورية .4 إنّ هذه الأحداث قد تؤثر مؤقتًا في صراع تركيا مع حزب العمال الكردستاني و التنظيم الإرهابي" داعش "بسبب

هذه الأضرار الكبيرة واحتمال انشغال المؤسسة الأمنية والعسكرية بإعادة الهيكلة الداخلية والتخلص من الاختراقات التي ربما لا تزال كامنة فيهما. ومع ذلك قد تكون هذه الأضرار والآثار مؤقتة ، بمعنى أنّ الوضع الأمني قد يهتز قريبًا عبر اختراقات وعمليات التنظيم الإرهابي" داعش " ومحاولة حزب العمال الكردستاني شنّ هجمات كبيرة مستفيدًا من اهتزاز البنية الأمنية الداخلية في البلاد .ولكن ، على المدى البعيد ، قد يكون ما حدث يقع نسبيًا في مصلحة الأمن التركي في ضوء تعيين قادة جدد مقربين من الحكومة ومتسقين مع سياساتها . كما يبدو أنّ المحاولة الانقلابية كانت ضرورية لتخليص الجيش مما يعوق عمله ؛ فلا يُستبعد أنّ بعض إخفاقات الحرب على حزب العمال الكردستاني أو الفشل في تعقّب التنظيم الإرهابي " داعش " و إفشال عملياته السابقة يُعزى إلى المشكلات الكامنة في المؤسسات العسكرية والأمنية التي أظهرتها محاولة الانقلاب[1] .

2." الفرصة الأخيرة "وارتداداتها : على الرغم من أنّ محاولة الانقلاب مثلت" الفرصة الأخيرة " للسيطرة على الدولة وتوجيه ضربة قاصمة لتجربة حزب العدالة والتنمية ومستقبله وأتباعه ، وكذلك لتفادي عملية التطهير الحكومي للمؤسسة العسكرية من أتباع حركة" الخدمة "أو المقربين منها ، فعنّ فشل هذه الفرصة تحوّل إلى" ضربة أخيرة " تقوم الحكومة بتوجيهها لما تسميه" الكيان الموازي "وأذرعه الممتدة في الجيش والأمن والقضاء والتعليم .ولعلّ عملية التصفية والتطهير الكبيرة الجارية ، والتي شملت عشرات الآلاف من حالات الاعتقالات والفصل من الوظائف والتوقيفات لقادة وموظفين مدنيين وعسكريين ، تدل على حجم تلك الضربة. ومع ذلك، ربما لا يؤدي هذا النهج الشامل في الاعتقال والتوقيف بالضرورة إلى إحلال الأمن حتى لو تمّ عبر نظامٍ قانوني شفاف، إذ قد يؤدي هذا الحجم الهائل من الاعتقالات والإقالات، أو ما أضحت تسميه الأوساط الصحافية الغربية ب" الاجتثاث "، إلى إحداث مشكلةٍ اجتماعيةٍ وأمنيةٍ بسبب فقْدِ الوظائف أو شعور بعضهم بالغبن؛ مما قد يولّد احتجاجات منظّمة من قبل بعض هؤلاء أو إعادة تنظيم بعضهم الآخر لأشكال

1 – المرجع السابق ذكره ، ص 59 .

جديدة من الحركات المدنية الرافضة أو حتى الحركات التي تستهدف الأمن، وأمن الحكومة على وجه الخصوص. وللقضاء تمامًا على" الكيان الموازي "والتخلص من جميع مراكز النفوذ العسكري والأمني والقضائي المتبقية التي تتوقع الحكومة التركية أن تهدد الحياة السياسية مرة أخرى، أعلن الرئيس التركي حالة الطوارئ في 20 تموز /يوليو" 2016 لمدة ثلاثة أشهر بموجب المادة 120 من الدستور "وبرّر هذا الإعلان بأنه يأتي في ظل وجود حالة العنف والتعرض للحريات، وأكّد أنّ هذه الحالة لن تكون ضد الحقوق والحريات والديمقراطية بل لتعزيزها . في الواقع ، لم تكن حالة الطوارئ تحظى يومًا بتأييد شعبي ولا حزبي، وبخاصة من قبل الأحزاب السابقة التي انبثق منها حزب العدالة والتنمية ، بسبب القيود التي تفرضها على الحياة[1].

السياسية والتدخل في الحريات . إلا أنّ هذه الحالة " المؤقتة " قد تجد لها تبري اً ر حتى لدى القوى الحزبية والشعبية بسبب حالة الخطر التي سببتها المحاولة الانقلابية، والتعاطف الشعبي مع الرئيس والحكومة ، وسعي الدولة للتأكد من إزالة الخطر تمامًا في المستقبل القريب.

3 – اختراق الأمن ومدى كفاءته : أظهرت المحاولة الانقلابية بأنّ ثمة اختراقًا أمنيًا و إستخباراتيًا في تركيا بعد الفشل في التنبؤ بها أو الإمساك بأي من خيوطها قبل وقوعه بفترة كافية، مع أنه مخطط كبير ويشمل مجموعات وأف ا رد وقادة كثر ويعزز ذلك تصريح نائب رئيس الوزراء عثمان كورتومولش بأنّ" الحكومة لم تسمع بأي شيء عن هذه الحركة الانقلابية مسبقًا، فلو علمت لاتخذت الاحتياطات اللازمة ."وعلى الرغم من حديث الجيش التركي عن أنّ جهاز الاستخبارات أبلغه بوجود محاولة انقلابية ستحدث قبل ساعات من وقوعها ؛ مما أدى إلى دفع الانقلابيين للتعجيل بها مما ساهم في إفشالها، فعنّ ذلك لا ينفي وجود قصور في تأخر رصد هذه الحركة الكبيرة إلى ما قبل ساعات فحسب. ومع ذلك، أظهرت

---

1 – إردوغان :إعلان حالة الطوارئ في تركيا لمدة 3 أشهر"، **وكالة أنباء الأناضول**، 20 تموز /يوليو 2016 شوهد في 2016 / 7 / 21 ، فيhttp://bit.ly/29VvcQ3

الاستخبارات وقوات الأمن استجابة سريعة وفاعلية كبيرةً وقت الأزمات الحرجة؛ إذ استطاعت اتخاذ تدابير عاجلة خلال ساعات محدودة وساهمت في إفشال انقلاب عسكري كبير .لم يكن لمؤسستيْ الاستخبارات والأمن العام في الماضي أن تقوما بمواجهة الجيش أو تحديه .ولكنهما اليوم أضحتا مؤسستين كبيرتين وفاعلتين يمكنهما القيام بذلك .ولعل السبب الأساسي يعود إلى إعادة الهيكلة التي قامت بها حكومات حزب العدالة والتنمية في هذين الجهازين في السنوات الماضية .فعثر حركة/ 17 ديسمبر 2013 ، التي اعتبرها أردوغان محاولة انقلاب من" الكيان الموازي " في حينه ، اتخذ إصلاحات شاملة في هذين الجهازين وقام الادعاء العام بعزل المئات من قادة الشرطة ، وإحلال غيرهم .وقد أثمر هذا ثقةً مطلقةً لدى رئيس الحكومة بن علي يلدرم عندما عوّل على الشرطة في إفشال المحاولة، فقد كان أول تصريح له بعد وقوع الانقلاب بأن" قوات الأمن ستتولى إفشاله"، وهو ما حدث .أما جهاز الاستخبارات ، فهو الجهاز الأمني الأول الذي استطاع أردوغان ضمان ولائه وجعله الأداة الرئيسة في كشف أي تحركات تهدّد حكوماته ومسيرته . وقد أدى الدور الأبرز في هذا السياق هاكان فيدان ، المقرب من أردوغان ، والذي استطاع إفشال تحركات 17ديسمبر 2013 أيضًا.

المطلب الثالث: موقف القوى الإقليمية والدولية:

سواء أكانت المحاولة الانقلابية قامت بجهدٍ داخلي محضٍ أم بتنسيقٍ دولي ، فقد تركّز ردّ الفعل التركي الرسمي والإعلامي على الدول الغربية ، وتحديدًا الولايات المتحدة ، بسبب عدم إدانة الانقلاب منذ بدايته وإيوائها المتهم الأول به . كما شمل هذا الموقف التركي قوى ودولًا أخرى لم تُسمّى، ولعل روسيا أحدها ، بسبب المواقف المتريّثة لما سيسفر عنه الانقلاب، بدلًا من رفض محاولة الانقلاب وما يمكن أن يترتب عليها منذ بدايتها ، إلا أنّ روسيا استطاعت بديناميكية عالية استدراك موقفها

- الولايات المتحدة

تصاعد الموقف التركي إزاء الولايات المتحدة بسبب الانزعاج من عدم وقوفها منذ اللحظة الأولى إلى جانب الحكومة الحليفة ، وعدم دعوة الجيش للتخلي عن الانقلاب، وبسبب استمرار إيواء من تتهمه الحكومة التركية بأنه العقل المدبر والراعي للانقلاب، وهو فتح الله غولن وقيادة حركة " الخدمة " الموجودة في مدينة بنسلفانيا . وقد بلغ ردّ الفعل أوجه في أول ظهور لرئيس الحكومة التركية بن علي يلدرم في أنقرة بعد المحاولة الانقلابية ، وتركيزه على الولايات المتحدة ، بقوله: "الدولة التي تدعم فتح الله غولن لن تكون صديقةً ولا حليفًا" . وهو تهديد ضمني باحتمال تغيّر قواعد العلاقة والتحالف مع الولايات المتحدة . أما أردوغان فقد لمّح إلى ربط استمرار التحالف الإستراتيجي بين الدولتين بتسليم غولن ، فقال:"هذه الشخصية الموجودة عندكم[غولن]يجب عليكم أن تسلموها لنا ، وكما أعلمتكم سابقا بأنهم ينوون هذه المؤامرة ويخططون لهذا الانقلاب، مرة أخرى أقول لكم يجب أن تسلموا هذه الشخصية التي تقيم في ولاية بنسلفانيا إلى الجمهورية التركية إذا كنا حلفاء إست ا رتيجيين مع بعضنا البعض." وتولت الصحافة التركية، وبخاصة الموالية للحكومة مثل جريدة **صباح**، إظهار الشكّ في مواقف الولايات المتحدة، وذلك عبر افتتاحيتها التي تعبّر عن أ ريها وليس أ ري أحد كتّابها، فقد ذهبت إلى أنّ وزير الخارجية الأميركي جون كيري" كان أول من تحدّث من إدارة أوباما حول الوضع في تركيا، فلم يقل بأنّ واشنطن تتضامن مع الحكومة المنتخبة في تركيا، وأنها الحليف في الأطلسي، والشريك الفعال في التحالف ضد التنظيم داعش . ولم يطلب من الجيش العودة إلى ثكناته" وبدلًا من ذلك قال" :أعتقد أنه ليس من المناسب لي أن أعلق باستثناء القول بأننا نسمع التقارير التي يسمعها الآخرون .ليس لدي أي تفاصيل في هذا الوقت .آمل أن يكون هناك استقرار وسلام واستمرار في تركيا ولكن ليس لدي ما أضيفه حول ما رشح من أحداث هذه اللحظة.

وأضافت الصحيفة: لا نقول بأنّ حكومة الولايات المتحدة حاولت قلب الحكومة . ولكن واشنطن عليها أن تثبت ولاءها للشعب التركي ، الذي أصبح العديد منهم

يتساءل عن طبيعة العلاقات التركية – الأميركية ... إنّ هذه الحقائق تضيف سببًا للشكوك الموجودة حول ادعاءات التعاون بين حكومة الولايات المتحدة والحركة السرية التي يقودها فتح الله غولن . "وقد وصلت افتتاحية الجريدة إلى خلاصة خطيرة بالقول" : لقد وصلنا إلى نقطة عدم العودة في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة . إذا استمرت واشنطن في دعم وتحريض قائد حركة إرهابية عالمية ، فعنّ جنود الولايات المتحدة لن يكون لديهم عمل في بلدنا . ومع أنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما بيّن موقفه بجلاء ، بعد نحو ثلاثة أيام ، في تموز /يوليو، بـ" الإدانة الشديدة لمحاولة الانقلاب على الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطيًا " وعرض عليها "المساعدة المناسبة " ، فعنّ تركيا اليوم متمسكة بطلبها بتسليم غولن ، وقد تجعل هذه المسألة محورية في مراجعة العلاقات مع الولايات المتحدة . إنّ الموقف التركي الحالي يستهدف أمرين ، أولهما استغلال هذه الظروف للضغط على الولايات المتحدة لتسليمها ما تعتبره أهم تهديد للحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية ، ومن ثمّ محاولة القضاء تمامًا على هذا الخطر. وثانيهما ، أنّ هذه الحادثة مثّلت خذلانًا أميركيًا واضحًا لتركيا ، ليضاف ذلك إلى عددٍ من المواقف والتصرفات الأميركية في المنطقة التي تزعج تركيا أو تتناقض مع مواقفها ومصالحها ؛ مثل الموقف الأميركي المتهاون إزاء النظام السوري طوال خمس سنوات ، ودعمها الكبير لقوات الحماية الشعبية في سورية التي تعتبرها تركيا مرتبطة بحزب العمال الكردستاني ، وكذلك دعم قوات سورية الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية . ولعل التصعيد التركي الأخير يصبّ في اتجاه الضغط على الولايات المتحدة لإعادة النظر في مجمل سياساتها التي تخص المصالح التركية لكي تعبّر عن التحالف الإستراتيجي القائم بينهما . ولذلك ، سعى أردوغان بعد أيام من محاولة الانقلاب إلى إعادة التأكيد على الحاجة إلى تعاون الولايات المتحدة مع تركيا وفق متطلبات تحالفهما الإستراتيجي .

– روسيا

مع أنّ موقف روسيا الأولي إزاء المحاولة الانقلابية كان سلبيًا بالنسبة إلى الحكومة التركية ، عندما عبّر وزير الخارجية سيرغي لافروف عن عدم إمكانية

تحديد موقف بقوله:" من الصعب تحديد مواقف رسمية .علينا التريث قبل إصدار مواقف "، فعنّ السياسة الروسية اتسمت بالديناميكية واستطاعت التكيف مع تلك المحاولة بسرعة . فقد اتخذت في اليوم نفسه الذي فشل فيه الانقلاب 16 يوليو خطوة مبادرة وجريئة ليس في إدانة الانقلاب فحسب، وانما في إعادة العلاقات "الإستراتيجية "مع تركيا، بعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية في 24 نوفمبر 2015[1]

وفي هذا الصدد، بدأت خطوات التقارب تتسارع، فقد قدّم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعازيه للرئيس التركي عبر اتصال هاتفي، وأكد بيان الكرملين بهذا الشأن أنّ" المكالمة الهاتفية بين الرئيسين جرت يوم السبت16 يوليو"، و"بمبادرة من الجانب الروسي"، وأنّ" فلاديمير بوتين أكد ، على خلفية محاولة الإطاحة بانقلاب عسكري عبر القوة بالسلطات التركية المنتخبة ديمقراطيًا ، نهج روسيا المبدئي برفض الإجراءات غير الدستورية والعنف في الدولة ."وقد التقت تركيا هذه الرسالة بعيجابية وبدأت تتحدث عن احتمال عقد اجتماع قمة بين الرئيسين في موسكو مطلع أغسطس القادم ، ثمّ أصبحت الإشارات تتوالى عبر وزير العدل التركي عن احتمال تورط الطيار الذي أسقط الطائرة الروسية في المحاولة الانقلابية، ليزيد أردوغان هذا الاحتمال بقوله" :لا علم لنا إن كان إسقاط الطائرة الروسية مرتبطًا بالمحاولة الانقلابية . إنّ هذا الاتجاه في ربط حادثة إسقاط الطائرة بطيار شارك في محاولة الانقلاب، ربما يسعى إلى إظهار أنّ ثمة جهات ممثلة بالانقلابيين و"الكيان الموازي " عملت مبكرا على خلق أزمة في العلاقة التركية مع روسيا، بهدف زيادة الضغوط على الحكومة التركية ومفاقمة مشاكلها لتبرير تدخل الجيش لاحقًا. ومع أنّ العلاقات الروسية – التركية بعد المحاولة الانقلابية يرجح أن تعود إلى سابق عهدها ما قبل إسقاط الطائرة الروسية، فعنّ ذلك سيكون غالبًا على الصعيد الثنائي، أما إزاء القضايا الإقليمية الأخرى فعنهما قد تعايشا سابقًا في ظل الاختلافات بشأنه ا، وهو الاتجاه الذي يمكن أن يستمر مستقبلًا.

1-"بوتين يعزي أردوغان بضحايا محاولة الانقلاب"، **روسيا اليوم**، 17 يوليو 2016 ، شوهد في 2016/70/19 ، فيhttp://bit.ly/29S9uKt

المبحث الثاني : تقيم الإستراتيجية الأمنية التركية بعد الانقلاب

المطلب الأول : تقييم رجب طيب اردوغان

يستخدم أردوغان بالفعل الانقلاب لتعزيز هدفه السياسي المهيمن؛ لتغيير الدستور وتركيز السلطة في يد الرئاسة. قُوبِلَت محاولاته السابقة المتكررة لإعادة كتابة الدستور بمقاومة قوية من المعارضة ، التي اتهمت أردوغان بالسعي لتحويل تركيا إلى دكتاتورية . ولكن رئيس الوزراء بن علي يلديريم يدعي الآن أن معظم الأحزاب السياسية في تركيا على استعداد للانضمام الى عملية إعادة صياغة الدستور بعد الانقلاب.

ومع ذلك، لا يعني أردوغان أقوى بالضرورة تركيا أقوى. فقد يضعف الوضع السياسي المتوتر والحجم الهائل للتطهير الحكومة ويجعلها أقل قدرة على تعزيز مصالحها في سوريا بشكل فعال. إذا كان الأمر كذلك، قد تضطر أنقرة لتوسيع لخفض مشاركتها إلى مستويات أكثر قابلية للإدارة أو تسلم النفوذ للحلفاء الذين لا يشاركونها أهدافها بشكل كامل. ثم مرة أخرى، يمكن لوجود جهاز عسكري وصنع سياسات أقل استقراراً، ورقابة أقل لحكومة مركزية مشغولة جداً، أيضاً أن يترجم إلى مزيد من السياسات المتهورة في سوريا. مع ورود تقارير من اشتباكات طائفية بين السنة والعلويين في تركيا والاضطرابات في العديد من المجالات، وكذلك المتطرفين الجهاديين في سوريا الذين يضرون أهداف تركية، هناك أيضاً خطر بأنه يمكن للاجئين السوريين أن تصبحوا محاصرين في أعقاب الانقلاب.

ويبدو أن الرئيس التركي قد خرج من الأزمة أقوى من ذي قبل ، والآن يقود عملية تطهير واسعة النطاق للقوات المسلحة والخدمة المدنية. بعد الإعلان عن حالة طوارئ لمدة ثلاث أشهر، اعتقلت الحكومة أو طردت عدة آلاف من المعارضين المشتبه بهم، بينهم ضباط في الجيش وغيرهم من أفراد الأمن. كما يجري استهداف لصحفيين، وفي وقت سابق من هذا الاسبوع تم إغلاق 16 قناة تلفزيونية و23 محطة إذاعية، و45 صحيفة، و29 دار نشر بقرار حكومي. يخشى كثير من نقاد

أردوغان من أن الرئيس قد قام فعليا في انقلاب مضاد من تلقاء نفسه، في محاولة لسحق كل مقاومة ذات معنى لحكمه تحت غطاء تطهير شرعي للمتآمرين العسكريين.

المطلب الثاني : تقييم الإستراتيجية الأمنية بعد الانقلاب

- الاستمرار في اصلاح العلاقات مع روسيا

تعتمد خيارات أردوغان في سوريا على تحالفات أنقرة الإقليمية والدولية. في الأشهر التي سبقت الانتفاضة (الانقلاب) العسكري ، كان قد بدأ أردوغان بمراجعة سياسته الخارجية من أجل الخروج من العزلة الدولية المتزايدة. وشمل هذا إعادة تفعيل علاقاته مع إسرائيل، والسعي إلى تحسين العلاقات مع روسيا من أجل المعضلة السورية[1].

كانت العلاقات التركية–الروسية قد توترت بسبب القضية السورية، عندما أسقطت القوات الجوية التركية الطائرة الروسية سيخاوي 24، التي دخلت المجال الجوي التركي في 15 تشرين الثاني 2015. هذا ما دفع إلى رد روسي غاضب، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية. ومع ذلك، بعد نحو ستة أشهر من العداء المتبادل، اعتذرت تركيا إلى روسيا، مما أدى إلى رفع بعض العقوبات. في 1 يوليو اجتمع وزراء الخارجية سيرجي لافروف وميفلوت في سوتشي، حيث تباحثا في الشأن السور وفي أمور أخرى،. سعت موسكو، منذ ذلك الحين، إلى استخدام الانفتاح الدبلوماسي لتحفيذ التحول في سياسة أنقرة تجاه سوريا، رغم أن أردوغان لم يُظهِر حتى الآن أي مؤشر على الرغبة في انهاء معارضته للأسد.

بعد أيام قليلة من محاولة انقلاب، أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن تطور العلاقات الروسية–التركية "سيعتمد على كيفية تعاوننا بشأن تسوية الأزمة السورية". لم يستجب المسؤولين الأتراك حتى الآن لهذه الضغوط، لكنهم أبدوا رغبتهم

1 – آرون لاند ' **كيف سيؤثر الانقلاب على سوريا** ' مؤسسة كارنغي لسلام العالمي ' ترجمة ترك برس 2016/09/10

في مواصلة تحسين العلاقات مع موسكو. بعد فترة وجيزة من إحباط الانقلاب، انتهز نائب رئيس الوزراء محمد شيمشك الفرصة لإلقاء اللوم على إسقاط الطائرة سوخاوي 24 على عناصر مضادة للأردوغان. كما أشاد CAVUSOGLU مؤخرا "بدعم روسيا غير المشروط" بعد محاولة الانقلاب. وبعبارة أخرى، من المتوقع أن تستمر المناقشات الروسية التركية بشأن سوريا.

– توتر العلاقة بين تركيا وامريكا يبدو أن علاقة تركيا والولايات المتحدة – التي هي حليف عسكري أساسي في حلف شمال الأطلسي – قد توترت نتيجة للانقلاب. أحد الأسباب هو أن الحكومة التركية قد اتهمت المفكر الإسلامي فتح الله غولن، الذي يعيش في ولاية بنسلفانيا، بأنه العقل المدبر للانقلاب. في حين أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تركيا قد أصدرت طلب رسمي لتسليم غولين، حيث تثير القضية بالفعل توترات بين الطرفين.

لدى الولايات المتحدة وتركيا خلافات واضحة حول السياسات الدبلوماسية المتبعة في سوريا وفي دعم جماعات المعارضة. ومع ذلك، كانوا قادرين على احتواء هذه الخلافات والعمل معاً بشكل وثيق على مدى السنوات الخمس الماضية. لن تغير محاولة الانقلاب ذلك، ولكن يبدو أن عدم الاستقرار الواضح في تركيا وقمع أردوغان المستمر يسبب قلقاً بالغاً في الولايات المتحدة. لن يجني أردوغان أصدقاء في واشنطن من خلال تحوله نحو السلطوية التي يقودها الإسلاميون، ويمكن للمزيد من التعقيدات في العلاقة الأميركية–التركية أن تترجم بسهولة إلى انقسامات جديدة بشأن سوريا[1] .

لا يزال لدى واشنطن حافزاً قوياً للحفاظ على علاقات طيبة مع أردوغان ، حيث تكون تركيا الوسيط الذي لا غنى عنه للنفوذ الأميركي في سوريا، والأهم من ذلك بمثابة حجر الزاوية في بنية الأمن الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد أعرب عن هذا الرأي بوضوح جيمس ستافريديس زاي، وهو جنرال متقاعد من الولايات

1 – المرجع السابق ذكره ، ص 69 .

المتحدة الذي شغل منصب القائد الأعلى للناتو 2009–2013 (وكان يعتبر مساعداً محتملاً لمرشحة الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون). نشر ستافريديس مؤخراً مقالاً في الفورين بوليسي يناقش فيه أن على الولايات المتحدة أن تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة "تأثير سلبي قوي على قدرة الجيش التركي في أداء واجباته"، من خلال تعزيز التحالف مع أنقرة والدعم العلني لحكومة أردوغان المنتخب ديمقراطياً اقترح ستافريديس أيضا أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون أكثر "دعماً للمواقف التركية بشأن كيفية التعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية ونظام بشار الأسد" وزيادة الدعم الأمريكي في حرب تركيا ضد حزب العمال الكردستاني.

وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا، يمكن أن يكون لمثل هذه التنازلات لأنقرة آثار ليس فقط على دور تركيا في سوريا، ولكن أيضاً على دور الولايات المتحدة في سوريا.

المطلب الثالث : تأثير الانقلاب على الإستراتيجية التركية

المحاولة الانقلابية التي قام بها مجموعة من ضباط الجيش التركي لإسقاط نظام حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس رجب طيب أردوغان ، لم تكن بمنأى عن الانقلابات العسكرية السابقة التي مرت بها الحياة السياسية التركية، إذ تعد الانقلابات العسكرية إحدى الممارسات الاعتيادية في التأريخ السياسي التركي ، فمنذ قيام الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك في العام 1923، اعتبر الجيش نفسه بمثابة (الوصي) على الدولة التركية العلمانية المنشأ، ومنه أصبح دور المؤسسة العسكرية كبيراً وذا شأن في الحياة السياسة التركية، فعلى مدار عمر الجمهورية التركية نظمت المؤسسة العسكرية ثلاث انقلابات في الأعوام (1960 1971، 1981) فضلا عن تدخلها الحاسم في العام 1997، لإقالة حكومة نجم الدين أربكان ذات الميول الإسلامية، ودعمها تشكيل حكومة ائتلافية ذات توجهات علمانية لقيادة الجمهورية التركية.

إن المحاولة الانقلابية الفاشلة جاءت لتغيير وجهة تركيا الإقليمية والدولية ، وليس فقط لتغير حكومة حزب العدالة والتنمية والقائمين عليها. إذ تعد حركة فتح الله غولن من اشد المؤيدين للغرب والتوجهات الأمريكية، ولا تنظر للعالم العربي، وإيران بوصفهما المجال الحيوي لتركيا، بل تعد أن المجال الحيوي المفترض لتركيا هو القوقاز واسيا الوسطى والبلقان.

يرى بيبي اسكوبار وهو كاتب وصفحي برازيلي مشهور: أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحاولة الانقلابية في تركيا كان غامضاً للغاية منذ بدايته، فعندما بدأ الانقلاب أسمته السفارة الأمريكية في أنقرة بـ(بالانتفاضة التركية) ويضيف: أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بقى غامضاً حتى أصبح واضحاً أن الانقلاب في طريقه للفشل، فسارعوا إلى الإعلان عن مساندتهم للحكومة التركية المنتخبة وتأييدهم للشرعية والديمقراطية في البلاد[1].

ويعزو البعض من المراقبين إن المحاولة الانقلابية في تركيا كانت نتيجة لتغيير سياسة أردوغان تجاه روسيا الاتحادية، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير جيوسياسي عميقا في الشرق الأوسط، إذ أن التقارب التركي مع روسيا الاتحادية قد يعني بطبيعة الحال توقف أردوغان عن محاولة الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تغيرات عميقة في شبكة التحالفات والتآلفات الشرق أوسطية. ذلك بأن مسعى الأكراد السوريين في إقامة كيان مستقل لهم في شمالي سوريا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، جعل الرئيس أردوغان يدرك بأن العدو الحقيقي لتركيا لا يكمن في روسيا الاتحادية وإسرائيل، وإنما في الأكراد السوريين، ومن يقف ورائهم ويدعمهم ويسلحهم، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي يتطلب حاجة من الوفاق الودي مع النظام السوري عن طريق روسيا الاتحادية، وعليه قبيل المحاولة الانقلابية أخذت تركيا وكذلك روسيا الاتحادية تطالب علنا بوحدة الأراضي السورية لمنع قيام كردستان سورية قبالة الحدود التركية، لاسيما

---

1 – مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية http://mcsr.net

بعد أن اصبح نزوع الولايات المتحدة الأمريكية نحو تمكين الأكراد السوريين واضحا في سوريا.

وهو ما يمكن أن نعده بداية تحول أو إعادة توجيه للسياسة التركية بشكل يعيد إلى الأذهان العودة إلى أسس السياسة التركية السابقة، والتي شكلت –قبيل الربيع العربي– أول خروج حقيقي في السياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)، ولاسيما بعد انزياح محور اهتمامها من الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي باتجاه التركيز على دورها في الدائرة الشرق أوسطية، كدائرة فاعلة في سياساتها الخارجية، وهو ما يتطلب في الوقت الحاضر تسوية الأزمة السورية، والتقرب أكثر من إيران وروسيا الاتحادية.

الخاتمة

الخاتمة :

على العموم يمكن أن نستخلص من الدراسة أن الإستراتيجية الأمنية التركية إن التجاذبات الداخلية انعكست على الممارسات الخارجية فبمجرد وصول القيادة الجديدة لتسيير شؤون الدولة طرحت مسالة نظرة النخبة الجديدة لمسار الانضمام للاتحاد الأوربي هل يتناقض مع توجهات الحزب أم العكس، إلى أن بينت الممارسات السياسية تحمس القادة الجدد إلى الانضمام ، بدليل أن الشروط المفروضة من قبل الاتحاد الأوربي طبقت في هذه الفترة أكثر مما طبقت في فترات سابقة ، ولعل هذه النظرة من طرف قيادات حزب العدالة والتنمية لها بعد داخلي حيث أن مكاسب الديمقراطية وعدم تدخل الجيش في الحياة السياسية، واحترام الحريات وحقوق الإنسان المشروطة من قبل الاتحاد للانضمام ، هي بمثابة أوراق قوة في صالح القيادة المدنية في صراعها مع المؤسسة العسكرية، وعلية فان السلطة المدنية المنتخبة انتهجت أسلوب التغيير الناعم لكبح جماح المؤسسة العسكرية من تدخلاتها في الحياة السياسية، وعلى هذا الأساس تم الانقلاب الناعم بجملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية اما عن انقلاب يوليو 2016 إذا كانت ثمة من نتيجة إستراتيجية لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا فهي تمكين الرئيس رجب طيب أردوغان من المضي قدمًا في مشروعه وتصوره لمستقبل الدولة المسمى "تركيا الجديدة ."فقد أكد في أول حضور له في مطار إسطنبول بعد محاولة الانقلاب على أنّ" تركيا الجديدة ليست تركيا القديمة ."ويرتكز هذا المفهوم على التخلص نهائيًا من الوصاية العسكرية دستوريًا وسياسيًا والانتقال إلى دستور مدني، بصرف النظر إن كان رئاسيًا أو برلمانيًا .كما أتاحت هذه المحاولة لأردوغان التخلص من مراكز النفوذ المتبقية في البيروقراطية الحكومية التي كان يخشى أن تطيح مشروعه السياسي، ليس عسكريًا فحسب، وإنما قضائيًا ودستوريًا أيضًا، وهو ما دلت عليه الإقالات الكبيرة التي شملت المحكمة الدستورية العليا والمحاكم الإدارية. أما النتيجة الأخرى، فهي مرتبطة بمواقف الدول من محاولة الانقلاب؛ إذ تزايـد اقتنـاع القـادة

الأتراك أنّ اعتمادهم وثقتهم محلها الداخل فقط، فأغلبية الحلفاء والأعداء على السواء تريثوا إعلان مواقفهم في بداية الانقلاب، ولم يعلنوا صراحةً رفضهم له وما يترتب عليه من نتائج .إنّ هذه النتيجة سوف تقود لا محالة إلى تعزيز النزعة الاستقلالية ، الموجودة أصلًا، لدى القيادة التركية وبخاصة في المجالين الدفاعي والاقتصادي، وقد تتسارع المشروعات التي تتطلبها في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية.

كما كشف الانقلاب العسكري لتركيا عن مخططات للتخلص من التجربة الديمقراطية في البلاد وتواطؤ عدد من الدول في هذه العملية سوءا بالتخطيط او بالتمويل او على الأقل الصمت حيال هذه الأزمة هذه المواقف لن تنساها تركيا وستحاول التعامل معها فيما يصب في مصلحة البلاد . كما أن هذه الأحداث ستدفع في اتجاه تغيير المواقف التركية في الداخل والخارج والتعاطي مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الأزمة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1 – أحمد داود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية)** الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت : الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2010 .

2 – د أيمن يوسف ومهند مصطفى، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القوى الصاعدة :تركيا الهند الصين وروسيا**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –48 مدار، رام الله، 2011 .

3 – د أيمن يوسف ، **أصداء الشراكة الإيرانية الروسية على الولايات المتحدة وإسرائيل 2009**، العدد 214 ، المشهد الإسرائيلي .

4– أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط**، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013 .

5 – أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة1990–2008**الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012 ، .

6 – أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي .

7 – أحمد المسلماني , **حقوق الإنسان في تركيا ' اتجاهات الجدل السياسية الدولية** ' العدد 131' جانفي 1998.

8 – امال بوساحة ،**المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية – دراسة حالة سوريا منذ 2010** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2013 .

9 – إرول مانيصالي،" **سلبيات زيارة بوتين تركيا وايجابياتها**"، الحياة، 3 كانون الأول /ديسمبر 2014.

10 – جون ميرشايمروستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكي**، دراسات عالمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى، 2008.

11 – ديمتري ترينين،" **من إسطنبول إلى كابول :هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟**"، **رؤية تركية**(صيف) 2103 .

12 – هنيدة غانم (تحرير) تقرير مدار الإستراتيجي – 2010 المشهد الإسرائيلي للعام 2009 .

13 – الكيلاني، **تركيا و العرب،دراسة في العلاقات العربية التركية**، أبو ظبي : مركز الدراسات و البحوث .الإستراتيجية ،سلسلة دراسات إستراتيجية.

14 – كركوكي، جمال كمال إسماعيل،(2008) ، **أزمة الرئاسة التركية 2007** ، مجلة دراسات إقليمية. –230.مركز دراسات الإقليمية ، جامعة الموصل العدد10

15 – محمد محمود الإمام '**الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة :أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 .

16 – محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات** بيروت : دار رياض الريس، 1997 .

17 – نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة ،مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998.

18 – سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير :مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006 .

19 – د.السرجاني راغب '**قصة اردوغان** 'القاهرة أقلام للنشر والتوزيع 2011.

الطبعة الأولى .

20 – عصام فاعور ملكاوي' **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**'الخرطوم، السودان2013.

21 – عماد يوسف قدورة.**الانعكاسات الاولية لمحاولة الانقلاب**.المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات يوليو 2016 .

22– فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000

23 – صلاح سالم، **أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية**، شؤون عربية، عدد 145، ربيع 2011.

24 – ضياء أونيس، **تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية**، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 2012/3 .

<u>المواقع الالكترونية :</u>

01– وكالة الأنباء الكويتية – كونا –تركيا تطرد البعثة الدبلوماسية السورية من أراضيها ردًا على مجزرة الحولة

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2244089&language=ar

02 – القدس العربي – **خبراء : سياسات أمريكا أحد أسباب ظهور داعش.**

http://www.alquds.co.uk/?p=223071

03 – إردوغان :إعلان حالة الطوارئ ف تركيا لمدة 3 أشهر"، **وكالة أنباء الأناضول،** 20 تموز /يوليو 2016 ، شوهد في 2016 / 7 / 21 ، في http://bit.ly/29VvcQ3

04 –"بوتين يعزي أردوغان بضحايا محاولة الانقلاب"، **روسيا اليوم،** 17 يوليو 2016، شوهد في 2016/70/19 ، فيhttp://bit.ly/29S9uKt

05 – آرون لاند ' **كيف سيؤثر الانقلاب على سوريا** ' مؤسسة كارنغي لسلام العالمي ' ترجمة ترك برس 2016/09/10 .

06 – مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية http://mcsr.net

07 – سلسلة مقالات مايكل روبين المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية والمتخصص في تركيا حول تحميل أردوغان المسؤولية، وتمنياته بنجاح الانقلاب فيhttps://www.aei.org/scholar/michael-rubin/

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الرقم	العنـــــــــوان	رقم الصفحة
01	الشكر	
02	الإهداء	
03	مقدمة	01
04	الفصل الأول : الإستراتيجية التركية	07
05	المبحث الأول :معالم الإستراتيجية التركية	09
06	المطلب الأول : مبادئ الاستراتيجية الامنية التركية	09
07	المطلب الثاني : العلاقات التركية الإقليمية	10
08	المطلب الثالث : العلاقات التركية مع القوى الكبرى	21
09	المبحث الثاني : السياسة الخارجية التركية	31
10	المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية التركية	31
11	المطلب الثاني : النظام السياسي وصنع القرار في السياسة	33
12	الخارجية التركية	38
	المطلب الثالث : التهديدات الأمنية الجديدة في تركيا	
13	الفصل الثاني : أثر المتغيرات الإقليمية على الإستراتيجية الأمنية	40
14	التركية	41
	المبحث الأول : المتغيرات الإقليمية	
15	المطلب الأول : الحراك العربي	41
16	المطلب الثاني : المسألة السورية	48
17	المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب (داعش)	51
18	المبحث الثاني: علاقة الإستراتيجية الأمنية التركية بصانع القرار	57
19	المطلب الأول : أبعاد الإستراتيجية الأمنية التركية	57
20	المطلب الثاني : علاقة الإستراتيجية الأمنية بصانع القرار	60
21	الفصل الثالث : انقلاب يوليو 2016	61
22	المبحث الأول : المحالة الانقلابية 15 يوليو 2016	62

فهرس الموضوعات

الرقم	العنـــــــوان	رقم الصفحة
23	المطلب الأول : بداية الانقلاب	62
24	المطلب الثاني: الموقف التركي من الانقلاب 2016	64
25	المطلب الثالث:المواقف الإقليمية والدولية من الانقلاب	69
26	المبحث الثاني : تقييم الإستراتيجية الأمنية التركية بعد الانقلاب	73
27	المطلب الأول : تقييم رجب طيب اردوغان	73
28	المطلب الثاني :تقييم الإستراتيجية الأمنية التركية	74
29	المطلب الثالث : تأثير الانقلاب على الإستراتيجية الأمنية	76
30	خاتمة	79
31	قائمة المراجع	82
32	الفهرس	87